العقوبات القاسية وغير المألوفة المطبقة على الأحداث في القانون الأمريكي- دراسة تحليلية لعقوبتي الإعدام والحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط

د. يوسف المطيري

أستاذ القانون الجزائي المساعد – قسم القانون –كلية الدراسات التجارية

الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب – الكويت

المقدمة:

يحظى الأحداث بأهمية خاصة في دول العالم، حيث تفرد قوانينها الجزائية أحكاماً خاصة بالأحداث تتسم باللين واليسر لتنظيم كيفية التحقيق معهم ومحاكمتهم، كما تقرر قوانين الجزاء في الغالبية العظمى من دول العالم للأحداث عقوبات أقل جسامة وتتسم بالرأفة بالمقارنة مع تلك التي تفرض على البالغين بسبب عدم نضج الأحداث بالمقارنة مع البالغين.

إن العقوبة المفروضة على الأحداث هي الجزاء الذي ينص عليه القانون ويطبقه القاضي باسم المجتمع تنفيذاً لحكم قضائي حاز قوة الأمر المقضي على حدث ثبتت مسؤوليته عن ارتكاب جريمة وفقاً للإجراءات التي ينص عليها قانون الإجراءات الجزائية، إلا أن العقوبة كأثر قانوني لا يمكن أن تحقق أهدافها التي رسمها القانون إلا بالتطبيق السليم لها، ولعل من أهم أهداف العقوبة التناسب بين العقوبة المفروضة وجسامة الجريمة التي ارتكبها المتهم من جهة، وبين درجة نضج المتهم ودوره في ارتكاب الجريمة من جهة أخرى، حيث يميز القانون بشكل عام بين الجاني الحدث والجاني البالغ، بحيث يطبق عقوبة أقل جسامة على الجاني إذا كان حدثاً مهما بلغت جسامة الجريمة التي ارتكبها، وذلك بسبب عدم اكتمال المدارك العقلية للأحداث وعدم فهمهم لطبيعة ونتائج تصرفاتهم بالمقارنة مع البالغين، إلا أن قانون الجزاء في الولايات المتحدة الأمريكية منذ نشأته في عام 1900 لا يفرق في العقوبات بين الأحداث والبالغين،

إذ يمكن أن يتم تطبيق عقوبات قاسية على الأحداث مثل عقوبة الإعدام وعقوبة الحبس المؤبد إذا ارتكبوا جرائم جسيمة مثل القتل العمد والسطو والاغتصاب والاعتداء البليغ، على الرغم من أن التعديل الثامن من الدستور الأمريكي ينص على أنه: «لا يجوز تطبيق عقوبات قاسية وغير مألوفة»، وهذا ما أدى إلى إثارة الكثير من الجدل الدستوري والقانوني على مدى عقود من الزمن بين من يؤيد تطبيق عقوبتي الإعدام والحبس المؤبد على الأحداث لمواجهة الزيادة في معدلات عنف الجرائم التي ترتكبها مثل هذه الفئة، وبين من يرى ضرورة معاملة الأحداث بشكل مختلف عن البالغين لأن تطبيق عقوبات مثل الإعدام والحبس المؤبد على الأحداث يخالف التعديل الثامن من الدستور الأمريكي وذلك باعتبارها عقوبات قاسية وغير مألوفة.

وعلى الرغم من قساوة تطبيق عقوبة الإعدام على الأحداث إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تتوقف عن تطبيق هذا النوع من العقوبات على الأحداث منذ بداية نشأة قانون الجزاء فيها وحتى عام 2005 عندما حكمت المحكمة الفيدرالية العليا بإلغاء عقوبة إعدام الأحداث لأنها تخالف التعديل الثامن من الدستور الأمريكي وذلك باعتبارها عقوبة قاسية وغير مألوفة، أما بالنسبة لعقوبة الحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط في القانون الأمريكي فقد كانت تطبق على الأحداث في حالة ارتكابهم جرائم جسيمة مثل القتل العمد، الاغتصاب، السطو والاعتداء البليغ حتى عام 2010 عندما حكمت المحكمة الفيدرالية العليا بعدم دستورية عقوبة الحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط على الأحداث في غير جرائم القتل العمد من الدرجة الأولى، وذلك لمخالفتها التعديل الثامن للدستور الأمريكي، وفي عام 2012 حكمت المحكمة الفيدرالية العليا حكماً أثار الكثير من الجدل القانوني، إذ حكمت بعدم دستورية عقوبة الحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط على الأحداث إذا ارتكبوا جرائم قتل عمد من الدرجة الأولى، ولم تقم محكمة الولاية بمراجعة ظروف الحدث والحيثيات التي دفعته إلى ارتكاب جريمة القتل لبحث إمكانية تطبيق أي أسباب لتخفيف العقوبة، إلا أنها (أي المحكمة الفيدرالية) لم تبين في حكمها كيفية تنفيذ الحكم، مما أدى لاحقا إلى تعارض الأحكام الصادرة من قبل محاكم الولايات بخصوص إمكانية تطبيق حكمها بأثر رجعي من عدمه.

إلا أن الفضل في إلغاء عقوبة إعدام الأحداث وعقوبة الحبس المؤبد في غير جرائم القتل العمد على الأحداث يعود إلى الجهود التي بذلتها جمعيات حماية الأطفال ووسائل الإعلام المؤيدة لها، إذ استطاعت أن تُحدث تغيراً في وجهة نظر أغلبية المجتمع الأمريكي من خلال إقناعهم بأن الأحداث مختلفون عن البالغين من حيث قدرتهم على فهم طبيعة سلوكهم وتوقع النتائج المترتبة على تصرفاتهم بسبب عدم اكتمال قدراتهم العقلية بالمقارنة مع البالغين، وبتزويد وسائل الإعلام بالدراسات والأبحاث التي تؤكد هذا الأمر بشكل شبه دوري.

ومن هذا المنطلق جاءت فكرة هذا البحث الذي يسلط الضوء على طريقة تعامل كل من قانون الجزاء الأمريكي والمحكمة الفيدرالية العليا مع الأحداث، وأسباب مساواة الأحداث بالبالغين من حيث تطبيق عقوبتي الإعدام والحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط، وما يترتب على هذه المساواة في المعاملة من حيث إجراءات المحاكمة وتطبيق وتنفيذ عقوبتي الإعدام والحبس المؤبد، كما يركز على بحث دستورية تطبيق عقوبتي الإعدام والحبس المؤبد المطبقة على الأحداث، والأسباب التي دعت المحكمة الفدرالية العليا لإصدار أحكام متعارضة بخصوص مدى دستورية عقوبتي الإعدام والحبس المؤبد على الأحداث، بالإضافة إلى بحث المبررات التي دعت المحكمة الفيدرالية العليا للحكم بعدم دستورية عقوبة الإعدام المطبقة على الأحداث.

تساؤلات البحث:

يهدف البحث إلى مناقشة وتحليل أحكام المحكمة الفيدرالية الأمريكية العليا المتعلقة بدستورية عقوبة الإعدام والحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط على الأحداث من خلال التطرق إلى التساؤلات التالية:

- ما مدى دستورية عقوبة الإعدام المطبقة على الأحداث؟
- ما هي مبررات إلغاء المحكمة الفدرالية العليا لعقوبة إعدام الأحداث؟
- ما مدى دستورية عقوبة الحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط المطبقة على الأحداث؟

- ما هي المعايير التي تبنتها المحكمة الفيدرالية العليا لتحديد مدى دستورية عقوبة الحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط المطبقة على الأحداث؟
- كيفية تطبيق أحكام المحكمة الفدرالية العليا بأثر رجعي؟

نطاق البحث:

يتناول البحث موضوع دستورية تطبيق العقوبات القاسية وغير المألوفة على الأحداث في القانون الجنائي الأمريكي من خلال تحليل ودراسة ومقارنة وقائع القضايا التي راجعتها المحكمة الفيدرالية العليا، وقوانين الجزاء في الولايات الأمريكية المتعلقة بتطبيق عقوبة الإعدام والحبس المؤبد على الأحداث، بهدف التركيز على تناقضات الأحكام الصادرة من قبل المحكمة الفيدرالية العليا لتقرير دستورية تطبيق عقوبة الإعدام والحبس المؤبد على الأحداث.

خطة البحث:

اقتضى البحث أن يتم تقسيم خطته إلى مبحثين، حيث أناقش عقوبة إعدام الأحداث من خلال المبحث الأول، مبيناً تاريخ تطبيق عقوبة الإعدام في الولايات المتحدة الأمريكية، والطبيعة القانونية لعقوبة إعدام الأحداث، والمبررات الوطنية والدولية التي دفعت المحكمة الأمريكية الفدرالية العليا للحكم بعدم دستورية عقوبة إعدام الأحداث، بسبب كونها عقوبة قاسية وغير مألوفة، أما المبحث الثاني، فقد خصصته لمناقشة تطبيق عقوبة الحبس المؤبد على الأحداث، حيث أناقش فيه مدى توافق تطبيق عقوبة الحبس المؤبد على الأحداث مع التعديل الثامن للدستور الأمريكي، بالإضافة إلى المعايير التي تبنتها المحكمة الفيدرالية العليا لتحديد دستورية تطبيق عقوبة الحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط على الأحداث وكيفية تطبيق أحكام المحكمة الفيدرالية العليا بأثر رجعي، وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول
تطبيق عقوبة إعدام الأحداث

تعتبر عقوبة الإعدام في حق الأحداث، الذين لم تبلغ أعمارهم الثامنة عشرة، من أكثر المسائل القانونية المتعلقة بالأحداث جدلاً سواءً داخل المجتمع الأمريكي أو على الصعيد الدولي، إذ عقدت الكثير من المؤتمرات والندوات وأبرمت العديد من الاتفاقيات الإقليمية والدولية التي تهتم بالأحداث وتمنع استغلالهم أو تطبيق العقوبات القاسية عليهم والتي لا تتناسب مع بنيانهم الجسدي أو مداركهم العقلية التي لم تكتمل بعد[1].

ولعل ما يدعو إلى الاستغراب في مسألة تطبيق عقوبة إعدام الأحداث أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت ضمن قائمة تضم ثلاث دول فقط في العالم تطبق ذلك، وهي تشمل بالإضافة لها كلاً من إيران والمملكة العربية السعودية، كما تعد الدولة الوحيدة في دول العالم المتقدم التي تطبق عقوبة الإعدام على الأحداث[2] حتى عام 2005، عندما حكمت المحكمة الفيدرالية العليا، أخيراً وبعد الضغطين الداخلي والدولي، بعدم دستورية تطبيق عقوبة إعدام الأحداث، الذين تقل أعمارهم عن ثمانية عشر عاماً، وذلك لمخالفتها التعديل الثامن في الدستور الأمريكي باعتبارها عقوبة قاسية وغير مألوفة[3].

وعليه سوف أناقش في هذا المبحث البعد التاريخي لتطبيق عقوبة إعدام الأحداث في الولايات المتحدة الأمريكية، والطبيعة القانونية لعقوبة إعدام الأحداث، بالإضافة إلى المبررات الوطنية والدولية التي دعت المحكمة الفدرالية الأمريكية العليا إلى إلغاء تطبيقها، وذلك من خلال المطالب التالية:

(1) http://www.arabccd.org/page/201

(2) http://www.deathpenaltyinfo.org/execution-juveniles-us-and-other-countries

(3) Roper v. Simmons, 543 U.S. 551 (2005)

المطلب الأول

تاريخ تطبيق عقوبة إعدام الأحداث[1]

سُجلت أول عملية إعدام للأحداث في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1642 عندما أعدم تومس جرينجر والذي كان يبلغ ستة عشر عاماً في مدينة بوسطن بولاية ماساشيسات Massachusetts عن طريق الشنق[2]، أما آخر عملية إعدام تمت لحدث فقد كانت عن طريق الحقنة القاتلة في عام 2003 في ولاية أوكلاهوما لشخص يدعى سكوت هاين، وقد كان في السابعة عشرة عندما ارتكب جريمة خطف وقتل لشخصين في عام 1987 [3].

وخلال فترة الثلاثة مائة والواحد والستين عاماً من عمر تنفيذ عقوبة إعدام الأحداث في الولايات المتحدة الأمريكية أُعدم ثلاثة مائة وستة وستون حدثاً، ثم توقفت عملية تطبيق عقوبة إعدام الأحداث خلال الفترة من 1960 حتى 1977 بسبب مراجعة المحكمة الفيدرالية العليا لعقوبات الإعدام بشكل عام في جميع الولايات الأمريكية، وبحث دستورية تطبيق عقوبة الإعدام في غير جرائم القتل العمد من الدرجة الأولى (مع سبق الإصرار) مثل جرائم القتل العمد من الدرجة الثانية، الاغتصاب، السطو والإيذاء البليغ، حيث حكمت المحكمة الفيدرالية العليا حينها، وبعد مراجعة ستمائة قضية صدر على المتهمين فيها عقوبة الإعدام على الرغم من ارتكابهم لجرائم قتل عمد من الدرجة الثانية واغتصاب وسرقة بالإكراه، بعدم دستورية عقوبة الإعدام على أي جريمة إذ لم تكن قتلاً من الدرجة الأولى (مع سبق الإصرار)[4].

---

(1) الجدير بالذكر فيما يتعلق بتطبيق عقوبة الإعدام في الولايات المتحدة الأمريكية أن عدد الولايات التي لا تزال تطبق عقوبة الإعدام حتى نهاية عام 2015 يبلغ 31 ولاية إلى جانب الحكومة الفيدرالية والقضاء العسكري، في المقابل هناك 19 ولاية ألغت تطبيق عقوبة الإعدام إلى جانب مقاطعة كولومبيا، وقد كان أول هذه الولايات ولاية ميتشيغن عام 1847 وآخرها ولاية نبراسكا عام 2015.

(2) Victor L. Streib, death Penalty for juveniles, P. 73 (1987), Streib & L. Sametz, «Killing Kids for Justice: Capital Punishment for Young Offenders» (Nov. 1982) (Annual Meeting of the American Society of Criminology, Toronto, Ontario, Canada).

(3) http://www.executedtoday.com/2014/04/03/2003-scott-hain-the-last-juvenile-offender-executed-in-the-united-states/.

(4) Victor L. Streib, Emerging Issues in Juvenile Death Penalty Law, Ohio Northern University Law Review, Vol. 26, Issue 3 (2000), P. 727.

وحتى مع بداية إنشاء محاكم الأحداث في الولايات الأمريكية، والتي استمرت منذ عام 1900 حتى عام 1930، حيث كانت تركز على إعادة تأهيل الحدث أكثر من عملية عقابه، لم تتوقف عملية إعدام الأحداث الذين لم يبلغوا الثامنة عشرة حيث تم إعدام سبعة وسبعين حدثاً في تلك الفترة بأحكام صدرت من محكمة البالغين، ومنذ استئناف تطبيق عملية إعدام الأحداث في الولايات الأمريكية عام 1977 وحتى إلغائها من قبل المحكمة الفيدرالية العليا في عام 2005 تم إعدام اثنين وعشرين حدثاً، وقد كان لولاية تكساس نصيب الأسد من مجموع الأحداث الذين تم إعدامهم بتاريخ الولايات المتحدة الأمريكية حيث أعدمت سبعة وخمسين حدثاً، وذلك بسبب التشدد الذي تتبناه الولاية في تطبيق عقوبة الإعدام[1].

هذا وقد تراوحت أعمار الأحداث الذين حكم عليهم بعقوبة الإعدام في الولايات المتحدة الأمريكية بين عشر سنوات إلى سبع عشرة سنة، كان أصغرهم قبل إنشاء قانون الأحداث في الولايات المتحدة الأمريكية، أي قبل عام 1900 طفلاً يدعى جيمس أرسون ارتكب جريمة قتل وسرقة، حيث تم تنفيذ عقوبة الإعدام في حقة عندما كان يبلغ من العمر عشر سنوات في يوليو 1885 في مدينة فورت بولاية أركنساس[2]، أما بعد عام 1900 فقد تم تنفيذ حكم الإعدام على حدث يدعى فورشن فوركس في أبريل 1927 عندما كان يبلغ من العمر ثلاث عشرة سنة[3].

ومن ناحية أخرى تشير آخر الدراسات إلى أن فترة انتظار تنفيذ عقوبة الإعدام على الأحداث تتراوح بين ست إلى عشرين سنة من وقت نطق الحكم، وذلك بحسب طلبات الطعن المقدمة من قبل محامي المتهم، مما يعني أن العمر التقريبي للأحداث عند لحظة تنفيذ حكم الإعدام يتراوح بين ثلاثة وعشرين وسبعة وثلاثين عاماً [4]، إلا أن

(1) Victor L. Streib, Executing Juvenile Offenders: The Ultimate Denial of Juvenile Justice, 14, Issue 1 (2003), P. 121-142.

(2) كما تم إعدام طفل من أصل أفريقي في شهر سبتمبر من عام 1855 بسبب جريمة ارتكبها وهو في عمر العاشرة في ولاية لويزيانا ولكن لم يعرف الاسم الحقيقي لهذا الطفل.

G. SHIRLEY, LAW Wesr OF FORT SmH 218 (1968); Galveston Daily News, June 27, 1885.

(3) Ferguson v. State, 90 Fla. 105, 105 So.840 (1925), cerl.dismissed, 273 U.S. 663 (1927).

(4) Victor L. Streib, Death Penalty for Juveniles, 55, P 107-110, (1987).

ولاية نورث كارولاينا خالفت هذه الفترة في عام 1944 عندما نفذت حكم الإعدام على الحدث جورج ستيني الذي كان يبلغ أربع عشرة سنة، حيث اتهم بارتكابه جريمة قتل طفلتين وألقي عليه القبض في شهر مارس 1944 وحوكم وتمت إدانته وأعدم في شهر يوليو 1944 عن طريق الكرسي الكهربائي في محاكمة خلت من أبسط معايير المحاكمة العادلة[1].

وفي عام 1988 توقفت الولايات المتحدة الأمريكية عن إعدام الأحداث، الذين لم تبلغ أعمارهم تمام ستة عشر عاماً، وذلك بعد حكم المحكمة الفيدرالية العليا بعدم دستورية إعدام الأحداث الذين تقل أعمارهم عن ستة عشر عاماً في قضية Thompson v. Oklahoma، حيث اتهم تومسان عام 1983 والذي كان يبلغ خمسة عشر عاماً، بارتكابه لجريمة قتل زوج أخته بالاتفاق مع ثلاثة من أصدقائه، وقد أقرت المحكمة الفيدرالية العليا في حكمها بأن تطبيق عقوبة الإعدام على الأحداث، الذين لم يبلغوا السادسة عشرة، يخالف التعديل الثامن من الدستور الأمريكي، لأن الأحداث الذين تبلغ أعمارهم تمام خمسة عشر عاماً ليسوا كالبالغين من حيث اكتمال مداركهم العقلية وقدرتهم على التمييز بين الخطأ والصواب ومن حيث تحملهم لمسؤولية أفعالهم[2]. ومنذ عام 1988 وحتى إلغاء عقوبة إعدام الأحداث عام 2005، انحصر تطبيق عقوبة إعدام الأحداث في أولئك الذين تبلغ أعمارهم تمام السادسة عشر والسابعة عشر عاماً.

المطلب الثاني

الطبيعة القانونية لعقوبة إعدام الأحداث

لم تتوقف الولايات المتحدة الأمريكية عن تطبيق عقوبة إعدام الأحداث منذ بداية إنشاء القانون الجنائي الأمريكي في عام 1900 وحتى عام 2005 عندما حكمت المحكمة الفدرالية العليا بمخالفة عقوبة إعدام الأحداث للتعديل الثامن للدستور الأمريكي باعتبارها عقوبة قاسية وغير مألوفة[3]، لكنه تم إلغاء عقوبة إعدام الأحداث

(1) http://www.npr.org/sections/thetwo-way/2014/12/17/371534533/s-c-judge-says--boy-14-shouldn-t-have-been-executed.

(2) Thompson v. Oklahoma, 487 U.S. 815 (1988).

(3) Roper v. Simmons, 543 U.S. 551 (2005).

بشكل تدريجي من قبل المحكمة الفيدرالية العليا من خلال قضيتين: القضية الأولى هي Thompson v. Oklahoma [1] عام 1988، عندما حكم على ويليام تومسون بالإعدام من قبل محكمة الولاية بعد إدانته في جريمة خطف وقتل، إلا أن المحكمة الفيدرالية العليا حكمت بعدم دستورية عقوبة الإعدام التي تطبق على الأحداث الذين لم يبلغوا السادسة عشرة، بسبب كونها عقوبة قاسية وغير مألوفة لمخالفتها التعديل الثامن للدستور الأمريكي[2]. أما القضية الثانية فهي Roper v. Simmons [3] عام 2005، عندما حكم على كريستفور سيمونز، الذي كان يبلغ عمره سبعة عشر عاماً في عام 1993 وقت ارتكابه لجريمة خطف وقتل، بالإعدام من قبل محكمة ولاية ميزوري بسبب وحشية الجريمة التي ارتكبها، ولكن المحكمة الفيدرالية العليا حكمت مرة أخرى بأن عقوبة الإعدام على الأحداث الذين لم تبلغ أعمارهم ثمانية عشر عاماً تعتبر عقوبة قاسية وغير مألوفة لمخالفتها التعديل الثامن للدستور الأمريكي لذات الأسباب التي استندت عليها المحكمة في قضية Thompson v. Oklahoma عام 1988، إلا أن المحكمة في قضية Roper v. Simmons عام 2005 رفعت عمر الحدث لتجعله ثمانية عشر عاماً لكي يتوافق مع عمر الحدث المنصوص عليه في المادة الأولى من الاتفاقية الدولية لحماية الطفل لعام 1992[4].

وفي كلتا القضيتين السابقتين نصت المحكمة الفدرالية العليا على اعتبار عقوبة إعدام الأحداث عقوبة قاسية وغير مألوفة، إلا أن التساؤل الذي يمكن أن يتبادر إلى الذهن في هذا الشأن يدور حول مفهوم العقوبة القاسية وغير المألوفة، ومتى تعتبر العقوبة قاسية وغير مألوفة في القانون الأمريكي؟

(1) https://www.oyez.org/cases/1987/86-6169.

(2) Dan Peelman, Thompson v. Oklahoma: Juvenile Death Penalty Insight and Analysis Journal of Juvenile Law, Vol. 11, P. 33.

(3) https://www.oyez.org/cases/2004/03-633.

(4) تنص المادة الأولى من الاتفاقية الدولية لحماية الطفل لعام 1990 على أنه: «لأغراض هذه الاتفاقية، الطفل يعني الإنسان الذي لم يتجاوز الثامنة عشرة، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه».

http://www.unicef.org/arabic/crc/files/crc_arabic.pdf

الفرع الأول

مفهوم العقوبة القاسية وغير المألوفة

في القانون الأمريكي يشترط أن تتوافق العقوبات مع المعايير المنصوص عليها في التعديل الثامن للدستور الأمريكي والذي ينص على أنه: «لا يجوز فرض عقوبة قاسية وغير مألوفة»[1]، أي يجب أن تتناسب العقوبة المفروضة على المتهم مع درجة جسامة الجريمة التي ارتكبها، كأن تكون العقوبة المفروضة من العقوبات الدارجة في القوانين الوضعية كعقوبة الحبس والإعدام والغرامة وغيرها من العقوبات المتعارف عليها في دول العالم[2].

وتعد عملية تقدير ما إذا كانت العقوبة المفروضة على المتهم من قبل محكمة الولاية عقوبة قاسية أو غير مألوفة من المسائل الدستورية، التي تخضع للسلطة التقديرية المطلقة للمحكمة الفيدرالية العليا، والتي تتألف من تسعة مستشارين وتصدر أحكامها بالأغلبية، وتكون مهمتها مراجعة وقائع وإجراءات القضية وطلبات الخصوم، للتأكد من مدى توافقها مع الدستور، وتكون أحكامها باتة، مشمولة بالنفاذ وملزمة لكافة المحاكم في جميع الولايات الأمريكية[3].

إلا أن المحكمة الفيدرالية العليا لم تضع تعريفاً واضحاً للعقوبة القاسية وغير المألوفة، والسبب في ذلك يعود إلى أن اختصاصها ينحصر في بحث وقائع القضية والتأكد من عدم مخالفتها للدستور، وفحص طلبات الخصوم للتأكد من مدى دستورية العقوبة المفروضة على المتهم، وليس من اختصاصها وضع تعريف للمسائل القانونية المتنازع على مدى دستوريتها، كما أن المحكمة الفيدرالية العليا تتبع معياراً مرناً عند تقرير دستورية العقوبة المفروضة على المتهم، يتمثل في إحداث عملية توازن بين نوعية

(1) التعديل الثامن من الدستور الأمريكي.

http://hrlibrary.umn.edu//arabic/us-con.html

(2) Meghan J. Ryan, Does the Eighth Amendment Punishments Clause Prohibit Only Punishments That Are Both Cruel and Unusual, Washington University Law Review, Vol. 87, Issue 3 (2010), P. 567.

(3) Garlicki Lech, Constitutional Courts versus Supreme Courts, International Journal of Constitutional Law, Vol. 5, Issue 1 (January 2007), P. 44.

العقوبة مع درجة جسامة الجريمة المرتكبة من قبل المتهم، وبحث آخر استطلاعات الرأي لنوعية العقوبة المتنازع على دستوريتها في جميع الولايات الأمريكية، وآراء الأعضاء الذين تتألف منهم المحكمة وقت نظر المحكمة الفيدرالية العليا للقضية وليس وقت حدوث الجريمة[1]؛ لأن تحويل القضية من محكمة الولاية إلى المحكمة الفدرالية العليا والحكم فيها يحتاج إلى عشر سنوات على أقل تقدير لتقرير إذا ما كانت العقوبة المفروضة على المتهم من قبل محكمة الولاية عقوبة قاسية وغير مألوفة، وهذا ما يفسر تناقض أحكام المحكمة الفيدرالية العليا فيما يتعلق باعتبار العقوبة قاسية وغير مألوفة في القضايا التي تتشابه وقائعها إلى حدٍ كبير[2].

وهذا ما دعا جانباً من فقهاء القانون إلى الاجتهاد لوضع تعريف للعقوبة القاسية وغير المألوفة، يكون دقيقاً، مناسباً وشاملاً، ويمكن للمحكمة العليا الاستناد عليه لبحث مدى قساوة العقوبة من عدمه، فذهب البعض إلى أن: «العقوبة تكون قاسية، إذا سببت آلاماً جسدية أو نفسية للمحكوم بها، أو إذا زادت جسامتها عن جسامة الجريمة التي ارتكبها المتهم وقت نظر الدعوى، وتكون العقوبة غير مألوفة، إذا كانت العقوبة غير عادية ومن غير المعهود فرضها في المجتمع»، كما يمكن القول في هذا الشأن بأن هناك ترابطاً بين المعيارين المنصوص عليهما في التعديل الثامن من الدستور الأمريكي لتقرير دستورية العقوبة، حيث إن العقوبة تكون قاسية إذا كانت غير مألوفة وتكون غير مألوفة إذا فرضت بطريقة قاسية على المتهم[3].

الفرع الثاني

متى تعتبر عقوبة الإعدام عقوبة قاسية وغير مألوفة؟

في القانون الأمريكي تعتبر العقوبة غير دستورية إذا خالفت التعديل الثامن من الدستور الأمريكي، بأن تم تطبيق عقوبة قاسية أو غير مألوفة على المتهم، وتعتبر

(1) المرجع السابق.

(2) Micheal F. Armstrong, Cruel and Unusual: Parsing the Meaning of Punishment Law Text Culture, Vol. 5, Number 2 (2000-2001), P. 775.

(3) William W. Berry, Eighth Amendment Differentness Symposium: Bombshell or Babystep - The Ramifications of Miller v. Alabama for Sentencing Law and Juvenile Crime Policy, 78 Mo. L. Rev. 1053, P. 7, (2013).

العقوبة قاسية إذا ألحقت آلاماً مادية أو معنوية بالمتهم، وتكون غير مألوفة إذا كانت غير عادية أو غير دارج تطبيقها في المجتمع وقت الحكم بها[1].

هذا ويعتبر التعديل الثامن من أكثر التعديلات الدستورية الأمريكية، التي تناولتها المحكمة الفيدرالية العليا بأحكامها، بسبب تنظيمه لمسألة تطبيق العقوبات وتنفيذها على المتهم، وبسبب تبني المحكمة الفيدرالية العليا للمعيار المرن المذكور سابقاً لتقدير مدى قساوة العقوبة ومخالفتها للتعديل الثامن أكثر من تبنيها لسوابقها القضائية المتعلقة بالتعديل الثامن، وقد تناولت المحكمة الفيدرالية العليا تفسير التعديل الثامن أول مرة في عام 1878 في قضية Wilkerson v. Utah [2]، والتي أدين فيها شخص يدعى سكوت ولكرسون بارتكاب جريمة قتل عمد وحكم عليه من قبل محكمة ولاية يوتا بالإعدام رمياً بالرصاص أمام الجمهور، والذي يعد وسيله ولاية يوتا لتنفيذ عمليات الإعدام، وقد استأنف المتهم حكم الإعدام لكون طريقة تنفيذ الحكم تعتبر قاسية وغير مألوفة، إلا أن المحكمة الفيدرالية العليا حكمت بأن هذا النوع من عقوبة الإعدام الذي تأخذ به بعض الولايات لا يخالف التعديل الثامن، لأن عقوبة الإعدام تكون قاسية إذا سببت آلاماً جسدية للمحكوم عليه بها أو تعذيباً لا يمكن أن يتحمله أثناء عملية تنفيذها، وأن تستمر معاناة من يتم تنفيذ عملية الإعدام عليه لفترة طويلة وغير مقبولة[3].

أولاً - معيار المحكمة الفيدرالية العليا لتحديد دستورية العقوبة بشكل عام:

أخذت المحكمة الفدرالية العليا بمعيار مرن لتحديد ما إذا كانت العقوبة المفروضة على المتهم قاسية أو غير مألوفة، وهذا المعيار يتمثل في إجراء عملية توازن بين درجة جسامة العقوبة المفروضة على المتهم ودرجة الضرر الذي ألحقه المتهم بالمجتمع، ومن ثمة استطلاع التوجه العام للولايات الأمريكية في الأخذ بالعقوبة المفروضة على المتهم من عدمه وقت نظر المحكمة الفيدرالية العليا للقضية، وإثر ذلك يبدي كل قاض

(1) Allen Sultan, Recent Judicial Concepts of Cruel and Unusual Punishment, Villanova Law Review, Vol. 10, Issue 2 (Winter 1965), P. 271-286.

(2) Wilkerson v. Utah, 99 U.S. 130 (1878).

(3) http://www.academia.edu/4690944/_Cruel_and_Unusual_Punishment_and_the_Death_Penalty_A_brief_review_of_the_history_and_evolution_of_the_Supreme_Court's_interpretation_with_regards_to_the_Eighth_Amendment.

من القضاة التسعة رأيه في المسألة القانونية المراد بحث دستوريتها، وفي النهاية يتم التصويت على كون العقوبة المفروضة على المتهم قاسية أو غير مألوفة، وهذا ما يفسر التناقض المستمر في أحكام المحكمة الفيدرالية العليا فيما يتعلق باعتبار العقوبة المفروضة على المتهم عقوبة قاسية أو عقوبة غير قاسية[1].

فعلى سبيل المثال في قضية Gregg v. Georgia [2] في عام 1973 كان المتهم تروي جريج الذي كان هارباً من السجن ينوي ارتكاب جريمة سطو مسلح ضد شخصين، ونتج عن الجريمة وفاة الشخصين المراد سرقتهما، وحكمت محكمة الولاية على جريج بالإعدام، ولكنه استأنف الحكم على أساس أن عقوبة الإعدام الذي حكم بها عليه تخالف التعديل الثامن من الدستور الأمريكي، باعتبارها عقوبة قاسية لأنه لم يكن ينوي قتلهما بل سرقتهما فقط، إلا أن المحكمة الفيدرالية العليا حكمت بأن عقوبة الإعدام في هذه القضية لا تخالف التعديل الثامن للدستور، وذلك لبشاعة تفاصيل الجريمة التي ارتكبها جريج؛ ولأن جريمة السطو يمكن أن ينتج عنها جريمة قتل[3]. أما في قضية Coker v. Georgia [4] عام 1977، فقد حكمت المحكمة الفيدرالية العليا باعتبار عقوبة الإعدام التي حكم بها على إيرلك كوكر عقوبة قاسية وتخالف التعديل الثامن للدستور على الرغم من تشابه تفاصيل قضية جريج مع قضية كوكر، حيث هرب الأخير من السجن بسبب ارتكابه جرائم خطف واغتصاب، وخلال هروبه ارتكب جريمة سطو مسلح على منزل وقام بسرقة الزوج واغتصاب الزوجة، ومن ثم قام بسرقة سيارتهم، ولعل السبب الرئيسي في حكم المحكمة الفيدرالية العليا هو أن توجه الرأي العام الأمريكي في ذلك الوقت بدأ يميل إلى عدم قبول تطبيق عقوبة الإعدام على غير جرائم القتل العمد[5].

وفي قضية Ford v. Wainwright [6] عام 1986 والتي حكمت فيها محكمة

(1) Michael J. Zydney, Mannheimer, When the Federal Death Penalty Is Cruel and Unusual, University of Cincinnati Law Review, Vol. 74, Issue 3 (Spring 2006), P. 819.
(2) Gregg v. Georgia, 428 U.S. 153 (1976).
(3) https://www.oyez.org/cases/1975/74-6257.
(4) Coker v. Georgia, 433 U.S. 584 (1977).
(5) https://www.oyez.org/cases/1976/75-5444.
(6) Ford v. Wainwright, 477 U.S. 399 (1986).

ولاية فلوريدا على ألفن فورد بالإعدام بسبب جريمة قتل ارتكبها في عام 1974، وفي عام 1982 وخلال فحص فورد لتنفيذ حكم الإعدام عليه، اكتشف الطبيب أن فورد أصبح متخلفاً عقلياً، ومن ثم طعن محامي فورد في إجراءات تنفيذ عقوبة الإعدام على موكله على اعتبار أن تنفيذ عقوبة الإعدام على فورد، الذي أصبح متخلفاً عقلياً بعد صدور الحكم بإعدامه من قبل محكمة الولاية، يخالف التعديل الثامن من الدستور الأمريكي، لذلك تم إيقاف عملية الإعدام إلى حين أن تقرر المحكمة الفيدرالية العليا دستورية تنفيذ حكم الإعدام على المتخلفين عقلياً، وبالفعل أصدرت المحكمة الفيدرالية العليا في عام 1986 حكمها الذي ينص على أنه يشترط في من سوف تنفذ عليه عقوبة الإعدام أن يكون بكامل قواه العقلية، وأن يكون مدركاً، لذلك فإن عملية إعدام المتخلفين عقلياً تعتبر عقوبة قاسية وغير مألوفة وذلك لمخالفتها التعديل الثامن، وفي المقابل فإن المحكمة الفيدرالية العليا حكمت في قضية Penry v. Lynaugh [1] بعدم مخالفة عقوبة إعدام جوني بينري للدستور الأمريكي، والذي ارتكب جريمة قتل وحكمت عليه ولاية تكساس بالإعدام على الرغم من أنه كان يعاني من تشوه في المخ يجعل من العمر الحقيقي لتصرفات بينري تصرفات طفل يبلغ من العمر سبع سنوات، والسبب في حكم المحكمة يكمن في أن هذا النوع من التشوه في تكوين المخ لم يكن مصنفاً باعتباره تخلفاً عقلياً يستوجب عدم تطبيق عقوبة الإعدام على من يعاني منه في ذلك الوقت، ولكن حكم إعدام بينري لم يتم تنفيذه لأن المحكمة الفيدرالية العليا أصدرت في عام 2002 حكماً يقضي بأن إعدام المتهمين، الذين يعانون من تشوهات في المخ تجعل نسبة ذكائهم أقل من 71IQ [2]، هو عقوبة مخالفة للتعديل الثامن باعتبارها عقوبة قاسية وغير مألوفة في قضية Atkins v. Virginia [3].

أما بالنسبة للاشتراك بارتكاب جريمة القتل العمد، فقد حكمت المحكمة الفيدرالية العليا في عام 1982 بأن تطبيق عقوبة الإعدام على من يقدم مساعدة لمرتكب جريمة القتل العمد يخالف التعديل الثامن، لأنها عقوبة قاسية وغير مألوفة، وقد جاء حكمها من خلال مراجعة قضية Enmund v. Florida [4] والتي تدور وقائعها حول اتفاق

(1) Penry v. Lynaugh, 492 U.S. 302 (1989).
(2) http://neronet-academy.com/test/intelligence-iq/.
(3) Atkins v. Virginia, 536 U.S. 304 (2002).
(4) Enmund v. Florida, 458 U.S. 782 (1982).

إيريل إنمند مع اثنين على ارتكاب جريمة سطو مسلح على منزل يسكنه زوجان في وسط ولاية فلوريدا، وقد كان دور إنمند في الجريمة ينحصر في قيادة السيارة لإيصال شركائه في الجريمة إلى مكان ارتكاب الجريمة والبقاء فيها حتى يتم تنفيذها وذلك لأخذهم منه، وأثناء عملية السرقة قام شركاء إنمند بقتل الزوجين بعد أن قاما بسرقتهما، وألقي القبض على الثلاثة في وقت لاحق وحكمت محكمة فلوريدا على إنمند وشركائه بالإعدام[1] لأن قانون الولاية ينص على أن الاشتراك في جريمة السرقة التي ينتج عنها جريمة قتل يكون وصف الجريمة قتلاً عمداً من الدرجة الأولى أي (مع سبق الإصرار)، إلا أن المحكمة الفيدرالية العليا ألغت حكم محكمة الولاية، وقد بررت حكمها بأن أنمند لم يكن موجوداً في مسرح الجريمة، ولم يشترك معهم في عملية القتل، ولم يكن يعلم ما يدور داخل المنزل، وإنما اقتصر دوره على مجرد قيادة وسيلة الهروب، لذلك فإن الحكم عليه بالإعدام يخالف التعديل الثامن لأن العقوبة تعد قاسية وغير مألوفة.

وفي المقابل حكمت المحكمة الفيدرالية العليا في عام 1987 بأن عقوبة الإعدام التي تطبق على من يقدم مساعدة جوهرية لمرتكب جريمة القتل العمد لا تعتبر عقوبة قاسية وغير مألوفة في قضية Tison v. Arizona [2]، والتي أثارت الرأي العام الأمريكي في ذلك الوقت لقسوة تفاصيلها، حيث اتفق الإخوة ريكي، ريموند وجون لتمكين والدهم جيري تايسون من الهروب من سجن أريزونا، والذي كان يقضي به عقوبة الحبس المؤبد عن جريمة قتل، وبالفعل استطاع الإخوة أن يدخلوا مسدسات داخل علب الطعام أثناء زيارتهم لوالدهم، الذي استطاع الهرب مع سجين آخر محكوم عليه بالإعدام عن طريق استخدام المسدسات التي هربها له أولاده، وخلال عملية هروبهم في طريق صحراوي على حدود ولاية أريزونا احتاج الخمسة إلى تبديل السيارة التي هربوا بها، لذلك تظاهر أحد الإخوة بأنه يحتاج مساعدة عند مرور سيارة فيها عائلة مكونة من أب وأم وطفلين أصغرهم يبلغ عمره عشرين شهراً تدعى عائلة لاينس، وبعد أن توقفت العائلة للمساعدة هجم جاري وصديقه المسجون معه على العائلة وقاما بخطفهم إلى داخل الصحراء إلى مسافة قريبة من السيارة التي يوجد فيها الإخوة، ومن ثمة قاما بقتل جميع أفراد العائلة عن طريق إطلاق ست عشرة طلقة

(1) Enmund v. State, 399 So. 2d 1362 (1981).
(2) Tison v. Arizona, 481 U.S. 137 (1987).

عليهم، ثم عادا إلى الإخوة الذين لم يشتركوا في عملية القتل، هذا وقد قتل كلٌ من الأب جاري وأحد الإخوة (جون) أثناء عملية إلقاء القبض عليهم من قبل الشرطة[1]. وحكمت محكمة الولاية على الأخوين ريكي وريموند بالإعدام[2]، ولكنهما استأنفا الحكم مدعين بأن عقوبتهم تخالف التعديل الثامن من الدستور الأمريكي لأنهما لم يقوما بإطلاق النار على عائلة لاينس، ولكن المحكمة الفيدرالية العليا حكمت بأن عقوبة الإعدام التي طبقتها عليهم محكمة الولاية لم تكن عقوبة قاسية لذلك لا تخالف التعديل الثامن، لأن الأفعال التي ارتكبوها أثناء الجريمة من تهريب السلاح إلى داخل السجن وتمكين والدهم والسجين الآخر من الهروب وتجهيز سيارة الهروب والتظاهر بطلب المساعدة من عائلة لاينس، إنما هي أفعال جوهرية ساهمت بشكل مباشر في ارتكاب السجينين لجريمة قتل عائلة لاينس[3].

ثانياً - معيار المحكمة الفيدرالية العليا لتحديد دستورية عقوبة إعدام الأحداث:

بالنسبة لعقوبة إعدام الأحداث، فقد حكمت المحكمة الفيدرالية العليا في عام 1989 بأن تطبيق عقوبة الإعدام على الأحداث، الذين لم تبلغ أعمارهم تمام ثمانية عشر عاماً لا تعتبر عقوبة قاسية أو غير مألوفة، لذلك لا تخالف التعديل الثامن من الدستور الأمريكي وذلك من خلال مراجعتها لقضية Stanford v. Kentucky [4]، والتي اتهم فيها حدث يبلغ من العمر سبعة عشر عاماً يدعى كيفين ستانفورد بارتكاب جريمة سطو مسلح على محطة وقود بتاريخ 1981/1/7 بمدينة جيفرسون بولاية كنتاكي واغتصابه المرأة التي كانت تعمل في المحطة، وبعد عملية السطو قام ستانفورد باختطافها إلى منطقة مهجورة واغتصابها مرة أخرى، ومن ثم قام بقتلها عن طريق إطلاق رصاصتين على مؤخرة رأسها وهي جالسة على ركبتيها بطريقة أقرب ما تكون إلى عملية الإعدام، وقد شهد كل من تعامل مع ستانفورد بأنه لم يكن نادماً على جريمته، بل كان فخوراً بأنه ارتكب مثل هذه الجريمة وهو في هذا العمر، وحتى إنه خلال محاكمته لم تبد عليه أي

(1) http://williamrempel.com/sensational-arizona-prison-break/.

(2) State v. Tison,142 Ariz. 446 (1984), State v. (Raymond Curtis) Tison, 142 Ariz. 454, 456, 690 P.2d 755, 757 (1982).

(3) Andrew H. Friedman, Tison v. Arizona: The Death Penalty and the Non-Triggerman: The Scales of Justice Are Broken, Cornell Law Review, Vol. 75, Issue 1, P. 123.

(4) Stanford v. Kentucky, 492 U.S. 361 (1989).

علامة من علامات الندم[1]، وهذا ما دعا محكمة ولاية كنتاكي إلى إصدار حكم الإعدام عليه[2]، ومن ثم أيدت المحكمة الفيدرالية العليا حكم الإعدام ولم تر فيه أي مخالفة للتعديل الثامن من الدستور[3].

إلا أن المحكمة الفيدرالية العليا خالفت حكمها في قضية Stanford في عام 2005 عند نظرها لقضية Roper v. Simmons [4]، والتي تتشابه تفاصيلها مع الجريمة التي ارتكبها ستانفورد، حيث اتفق حدث يبلغ من العمر سبعة عشر عاماً يدعى كريستفور روبر مع صديقه على السطو على منزل سيدة عجوز في مدينة كيب بولاية ميسوري، وبالفعل قام الاثنان بعملية السطو في تاريخ 1993/9/9 وخطفا السيدة العجوز، بعد أن قاما بسرقتها، ومن ثم قاما بقتلها عن طريق رميها من فوق أحد جسور المدينة، وعلى الرغم من اعترافه بارتكاب الجريمة منذ لحظة القبض عليه، إلا أنه بدا غير متأثر عندما قام بسرد تفاصيل الجريمة على المحققين وغير نادم على ارتكابه لجريمة قتل السيدة العجوز خلال مرحلتي التحقيق والمحاكمة، حتى إن شريكه في الجريمة قال للمحققين بأن روبر قال له أثناء ارتكاب الجريمة بأنه سوف يحصل على حكم مخفف، إذا ما تم القبض عليه لأنه لا يزال قاصراً، ولكن محكمة الولاية خالفت توقعاته وحكمت عليه بالإعدام[5]، ولم يرض روبر بالحكم واستأنفه أمام المحكمة الفيدرالية العليا، وبالفعل أصدرت المحكمة الفيدرالية العليا حكمها الشهير باعتبار عقوبة إعدام الأحداث الذين لم تبلغ أعمارهم الثامنة عشرة عقوبة قاسية وغير مألوفة، وذلك لمخالفتها التعديل الثامن للدستور[6]، وهذا الحكم أدى إلى

(1) Adam Saper, Juvenile Remorselessness: An Unconstitutional Sentencing Consideration, P. 135.

(2) https://www.oyez.org/cases/1988/87-5765.

(3) إلا أنه لم يتم تنفيذ حكم الإعدام على كيفين بسبب قيام حاكم ولاية كنتاكي بول باتون في تاريخ 2003/12/18 باستبدال عقوبة إعدام كيفين بالحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط كآخر قرار يصدره وهو في منصبه كحاكم، وذلك بعد أن قام كيفين بكتابة كتاب استرحام موجه له وذلك وفقا للسلطة التي يمتلكها حاكم الولاية والمنصوص عليها في دستور ولاية كنتاكي.

Barry C. Feld, Century of Juvenile Justice: A Work in Progress or a Revolution That Failed, A, Northern Kentucky Law Review, Vol. 34, Issue 2 (2007), P. 223.

(4) Roper v. Simmons, 543 U.S. 551 (2005).

(5) State v. Simmons, 944 S.W.2d 165 (1997).

(6) https://www.oyez.org/cases/2004/03-633.

إلغاء عقوبة إعدام الأحداث الذين تقل أعمارهم عن ثمانية عشر عاماً، وقد استندت المحكمة الفيدرالية العليا على أربعة عوامل للوصول لهذا الحكم هي:

(أ) أن الأحداث أقل نضجاً من البالغين.

(ب) أن الأحداث أقل قدرة على تحمل المسؤولية.

(جـ) أن هناك سهولة بالتحكم في سلوك الأحداث واقتيادهم من قبل أقرانهم.

(د) أن هناك عدم اكتمال لمدارك الأحداث العقلية وسماتهم الشخصية بالمقارنة مع البالغين[7].

ومن ناحية أخرى فقد ساهم التغير الذي حدث في وجهة نظر المجتمع الأمريكي منذ عام 1988 بخصوص تقبل فكرة إعدام الأحداث، الذين تقل أعمارهم عن ثمانية عشر عاماً، بالإضافة إلى العوامل الأخرى في إلغاء عقوبة إعدام الأحداث، حيث أصبح أغلب المجتمع الأمريكي في عام 2005 لا يؤيد فكرة إعدام الأحداث كما كان الأمر في السابق[8].

ولكن ما يراه البعض تناقضاً في أحكام المحكمة الفيدرالية العليا الأمريكية هو في الواقع تطبيق فعلي لرأي غالبية المجتمع الأمريكي في جميع الولايات، لأن أحكام المحكمة الفيدرالية العليا تمثل انعكاساً حقيقياً لوجهة النظر القانونية للمجتمع الأمريكي للمسألة القانونية التي تنظرها المحكمة الفيدرالية العليا[9].

المطلب الثالث

المبررات الوطنية لإلغاء عقوبة إعدام الأحداث

لقيت مسألة إعدام الأحداث اهتماماً كبيراً في المجتمع الأمريكي خلال العشرين سنة الماضية، حيث أصبحت الغالبية في المجتمع تعتقد أن تطبيق عقوبة الإعدام

(7) Adam Saper, Juvenile Remorselessness: An Unconstitutional Sentencing Consideration, New York University Review of Law & Social Change, Vol. 38, Issue 1 (2014), P. 99

(8) http://www.deathpenaltyinfo.org/Beijing07pdf.

(9) William Feldman, Role of International Human Rights Law in the American Decision to Abolish the Juvenile Death Penalty, The Appalachian Journal of Law, Vol. 7, Issue 1 (Winter 2007), P. 89.

على الأحداث، الذين لم تبلغ أعمارهم الثامنة عشرة يخالف الدستور الأمريكي، ويعتبرونها انتهاكاً حقيقياً لحقوق الأحداث، التي تنص عليها الاتفاقية الدولية لحماية الأطفال، كما كانت هذه المسألة دائما مثاراً للجدل في أوساط المجتمع الأمريكي منذ بداية تطبيقها في أواخر القرن السادس عشر حتى الحكم الشهير بإلغائها[1] من قبل المحكمة الفيدرالية العليا الأمريكية في عام 2005، ومن خلال هذا المطلب سوف أسلط الضوء على أهم المبررات داخل المجتمع الأمريكي التي دعت المحكمة الفيدرالية العليا إلى إلغاء عقوبة إعدام الأحداث.

في البداية يجب أن نؤكد على أن تطبيق عقوبة الإعدام بشكل عام يجب أن يستند إلى الضمانات التي ينص عليها التعديل الثامن من الدستور الأمريكي، وهي ألا تكون عقوبة الإعدام «قاسية على المتهم أو غير مألوفة»، كما أن هذه الضمانات الدستورية يجب مراعاتها من قبل كل من محاكم الولايات على اختلاف درجاتها والمحكمة الفيدرالية العليا[2]، إلا أن المحكمة الفيدرالية العليا اعترفت صراحة في أكثر من مناسبة بأن واضعي التعديل الثامن لم يقوموا بتعريف المقصود بالعقوبة القاسية وغير المألوفة، كما أنهم لم يقوموا بوضع قائمة بالعقوبات التي تعد قاسية أو غير مألوفة، لذلك دائما ما تجد المحكمة الفيدرالية العليا صعوبة في تحديد معيار واضح لتحديد متى تعد عقوبة الإعدام قاسية أو غير مألوفة؟[3]، وهذا ما دعا المحكمة الفيدرالية العليا في كل قضية تتعلق بالتعديل الثامن إلى اللجوء لاستنباط رأي المجتمع الأمريكي في جميع الولايات وإلى قرارات هيئات المحلفين لتقرير ما إذا كانت عقوبة الإعدام عقوبة قاسية أو غير مألوفة، وهذا ما أكدته المحكمة الفيدرالية العليا عندما نصت على أن: «تحديد مدى توافق عقوبة الإعدام مع الضمانات المنصوص عليها في التعديل الثامن من الدستور الأمريكي يجب ألا يستند إلى الآراء الشخصية للسادة القضاة الذين تتألف منهم المحكمة الفيدرالية العليا فقط، وإنما يجب أن يستند أيضا إلى وجهة نظر المجتمع الأمريكي من خلال معرفة قرارات هيئات المحلفين ورأي المجتمع الأمريكي ومراجعة

(1) Roper v. Simmons, 543 U.S. 551 (2005).

(2) Charles S. Doskow, The Juvenile Death Penalty: The Beat Goes On, 24 J. Juv. L. 45, (2003).

(3) Samuel L.Bray, Necessary and Proper and Cruel and Unusual: Hendiadys in the Constitution, 102 Va. L. Rev. 687 (2016) P. 706.

آخر استطلاعات الرأي في الولايات المختلفة بخصوص قساوة عقوبة الإعدام أو عدم مألوفيتها»[1]، وهذا ما يفسر التغيير المستمر في أحكام المحكمة الفيدرالية العليا في تقرير اعتبار عقوبة إعدام الأحداث عقوبة قاسية أو غير مألوفة.

هذا وقد ساهم الضغط الذي مارسته الجمعيات المعنية بحقوق الأطفال وحمايتهم وبعض وسائل الإعلام الأمريكية خلال فترة ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي في تبدل رأي غالبية المجتمع الأمريكي من تأييد فكرة مساواة الأحداث الذين لم يبلغوا الثامنة عشرة بالبالغين من حيث تطبيق عقوبة الإعدام عليهم إذا ارتكبوا جرائم قتل عمد والتي كانت جلية خلال فترة ستينيات القرن الماضي إلى رفض مساواتهم بالبالغين لأنهم مختلفون، الأمر الذي أدى إلى حكم المحكمة الفيدرالية العليا الأخير، وذلك باعتبار عقوبة الأحداث الذين لم يبلغوا الثامنة عشرة عقوبة قاسية وغير مألوفة ومن ثم مخالفتها للتعديل الثامن للدستور الأمريكي[2]، إلا أن إلغاء المحكمة الفدرالية العليا لعقوبة إعدام الأحداث لم يكن دفعة واحدة وإنما تم من خلال مرحلتين، وذلك على النحو التالي:

المرحلة الأولى- إلغاء عقوبة إعدام الأحداث حتى عمر الخامسة عشرة:

في المرحلة الأولى تم إلغاء عقوبة إعدام الأحداث الذين تبلغ أعمارهم تمام الخامسة عشرة من خلال قضية Thompson v. Oklahoma [3] في عام 1988، حيث كان الجدل الدستوري في هذه القضية عن مدى دستورية إعدام الأحداث الذين لم يبلغوا من العمر تمام الخامسة عشرة، وقد حكمت المحكمة الفيدرالية العليا في هذه القضية بأن تطبيق عقوبة الإعدام على الأحداث الذين لم يبلغوا تمام الخامسة عشرة يخالف التعديل الثامن من الدستور الأمريكي لكونها عقوبة قاسية وغير مألوفة[4]، وقد استندت المحكمة العليا في حكمها على اعتبارين أحدهما قانوني والآخر اجتماعي:

(1) William J. Bowers, Benjamin Fleury-Steiner, Too Young for the Death Penalty: An Empirical Examination of Community Conscience and the Juvenile Death Penalty from the Perspective of Capital Jurors, 84 B.U. L. Rev. 609 (2004).

(2) المرجع السابق.

(3) Thompson v. Oklahoma, 487 U.S. 815 (1988).

(4) Warren M. Kato, Juvenile Death Penalty, Journal of Juvenile Law, Vol. 18, P. 115 (1997).

1 - الاعتبار القانوني لإلغاء عقوبة إعدام الأحداث حتى عمر الخامسة عشرة:

بعد قيام المحكمة الفيدرالية العليا بفحص ومراجعة التشريعات المتعلقة بالأهلية القانونية للأحداث الذين لم تبلغ أعمارهم تمام الخامسة عشرة، تبين لها عدم مساواة هذه التشريعات بين الحقوق التي يتمتع بها الأحداث بتلك التي يتمتع بها البالغون، إذ إن القانون لا يسمح للأحداث بالتصويت أو المشاركة في هيئات المحلفين أو قيادة السيارة أو الزواج أو حتى شراء السجائر والمشروبات الروحية وغيرها من الحقوق التي يتمتع بها البالغون، وعليه فإذا كان القانون لا يساوي الأحداث الذين لم تبلغ أعمارهم تمام الخامسة عشرة بأبسط الحقوق التي يتمتع بها البالغون فكيف يتساوون مع البالغين في إمكانية تطبيق عقوبة الإعدام عليهم[1].

2 - الاعتبار الاجتماعي لإلغاء عقوبة إعدام الأحداث حتى عمر الخامسة عشرة:

من الواضح تأثر المحكمة العليا بالرأي العام للمجتمع الأمريكي عند إصدار أحكامها، وهذا الأمر بدا جلياً خلال تعامل المحكمة الفيدرالية العليا مع جرائم الأحداث والفصل في دستورية تطبيق عقوبة الإعدام عليهم، حيث قامت المحكمة الفيدرالية العليا في سبيل الفصل في مدى توافق تطبيق عقوبة الإعدام على الأحداث الذين لم تبلغ أعمارهم تمام الخامسة عشرة مع الدستور الأمريكي بمراجعة قرارات هيئات المحلفين المتعلقة بجرائم القتل العمد بشكل عام، والتي تعد انعكاساً حقيقياً لرأي المجتمع الأمريكي خلال فترة سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، ووجدت المحكمة الفيدرالية العليا أن حالات إعدام الأحداث الذين لم تبلغ أعمارهم تمام الخامسة عشرة بدأت بالتناقص بشكل كبير إلى الحد الذي أصبحت معه نادرة جداً، إذ بلغ عدد من حكم عليهم بالإعدام بشكل عام خلال فترة الثمانينيات ألفاً وثلاث مائة وتسعة وتسعين متهماً مداناً، وكان من بينهم خمسة أحداث فقط لم تبلغ أعمارهم تمام الخامسة عشرة وقت ارتكاب الجريمة في جميع الولايات الأمريكية[2]، وهذا الأمر يؤكد تحول وجهة

(1) Adam Saper, Juvenile Remorselessness: An Unconstitutional Sentencing Consideration, New York University Review of Law & Social Change, Vol. 38, Issue 1 (2014), P108.

(2) Victor L. Streib, Executing Juvenile Offenders: The Ultimate Denial of Juvenile Justice, 14 Stan. L. & Pol›y Rev. 121 (2003).

نظر الشعب الأمريكي إلى عدم قبول تطبيق عقوبة الإعدام على الأحداث الذين لم تبلغ أعمارهم تمام الخامسة عشرة، كما أن المحكمة الفيدرالية العليا ومن خلال تحليل ومراجعة آخر الدارسات والأبحاث المتعلقة بالأحداث الذين لم تبلغ أعمارهم تمام الخامسة عشرة وجدت أن الغالبية العظمي من هذه الدراسات والأبحاث تشير بشكل قاطع إلى أن هذه الفئة من الأحداث لم تكتمل مداركهم العقلية، لذلك فليس لديهم القدرة على تحمل نتائج وتبعات أفعالهم أو الإحساس بالمسؤولية، وكذلك ليس لديهم خبرة كافية للتمييز بين الخطأ والصواب وذلك بالمقارنة مع البالغين[1].

يضاف إلى ما سبق استحالة تحقق فكرة الردع في حالة إعدام الأحداث الذين لم تبلغ أعمارهم تمام الخامسة عشرة وقت ارتكاب الجريمة؛ لأن دوافع ارتكابهم لجرائم القتل تختلف بشكل كبير عن دوافع البالغين لارتكاب جرائم القتل[2].

المرحلة الثانية - إلغاء عقوبة إعدام الأحداث من عمر السادسة عشرة حتى عمر الثامنة عشرة:

على الرغم من إلغاء المحكمة الفيدرالية العليا لعقوبة إعدام الأحداث في عام 1988 وذلك بسبب مخالفتها للتعديل الثامن من الدستور الأمريكي لكونها عقوبة قاسية وغير مألوفة، إلا أن إلغاء عقوبة الإعدام انحصر فقط في الأحداث الذين لم تبلغ أعمارهم تمام الخامسة عشرة وقت ارتكاب الجريمة، لذلك تأخر إلغاء إعدام باقي الأحداث والذين تتراوح أعمارهم من السادسة عشرة حتى عمر الثامنة عشرة لمدة سبعة عشر عاماً أخرى، وذلك عندما حكمت المحكمة الفيدرالية العليا في قضية Roper v. Simmons في عام 2005 بأن تطبيق عقوبة الإعدام على الذين لم تبلغ أعمارهم الثامنة عشرة يخالف التعديل الثامن من الدستور الأمريكي لأنها عقوبة قاسية وغير مألوفة[3].

وقد كان السؤال المطروح في قضية Roper v. Simmons عام 2005 مشابهاً للسؤال الذي كان مطروحاً في قضية Thompson v. Oklahoma في عام 1988 إلا أن الاختلاف كان في عمر الأحداث المطلوب إلغاء عقوبة الإعدام في حقهم، حيث

(1) المرجع السابق صفحة 124.

(2) Warren M. Kato, Juvenile Death Penalty, Id, P. 137.

(3) https://www.wcl.american.edu/journal/genderlaw/13/borra3.pdf.

كان المطلوب في قضية Thompson v. Oklahoma إلغاء عقوبة الإعدام على الأحداث الذين لم تبلغ أعمارهم تمام الخامسة عشرة وقت ارتكاب الجريمة، بينما كان المطلوب في Roper v. Simmons إلغاء عقوبة الإعدام على الأحداث الذين لم تبلغ أعمارهم الثامنة عشرة وقت ارتكاب الجريمة، كما أن الأسباب التي أدت إلى إلغاء المحكمة الفيدرالية العليا لعقوبة إعدام الأحداث متشابهة إلى حد كبير في القضيتين، إلا أن المحكمة في قضية Roper v. Simmons قامت بشرح المبررات التي دعتها إلى إلغاء عقوبة إعدام الأحداث لأنها عقوبة قاسية وغير مألوفة بشكل أكبر[1] ، ويمكن حصر هذه المبررات على النحو التالي:

1 - ازدياد عدد الولايات التي ألغت تطبيق عقوبة إعدام الأحداث:

وجدت المحكمة الفيدرالية العليا من خلال مراجعة القوانين المتعلقة بإعدام الأحداث في جميع الولايات الأمريكية بأن عدد الولايات التي قامت بإلغاء عقوبة إعدام الأحداث الذين لم تبلغ أعمارهم الثامنة عشرة وقت ارتكاب الجريمة ازداد بشكل كبير منذ حكم المحكمة الفيدرالية العليا في قضية Thompson v. Oklahoma عام 1988، إذ بلغ عدد الولايات التي باتت ترفض تطبيق عقوبة إعدام الأحداث ثلاثين ولاية، مما يشكل أغلبية الولايات التي تتألف منها الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا الأمر يعتبر توجهاً واضحاً إلى اقتناع المشرعين في أغلب الولايات الأمريكية بأن الأحداث مختلفون عن البالغين، لذلك يجب أن يعاملوا بطريقة مختلفة عن البالغين، وبالتالي يجب أن لا يتساووا مع البالغين في إمكانية تطبيق عقوبة الإعدام عليهم إذا ارتكبوا جرائم قتل عمد[2].

2 - اختلاف سن الأهلية القانونية بين الأحداث والبالغين:

لقد تبين للمحكمة العليا من خلال مراجعة القوانين المتعلقة بالأهلية القانونية بأن القوانين في جميع الولايات الأمريكية لا تساوي بين الأحداث والبالغين في كثير من التصرفات القانونية، حيث لا يسمح للحدث حتى عمر الثامنة عشرة بالعمل أو

(1) المرجع السابق

(2) http://www.ncsl.org/research/civil-and-criminal-justice/juvenile-age-of-jurisdiction-and-transfer-to-adult-court-laws.aspx.

التصويت أو الزواج أو الاشتراك في هيئات المحلفين أو قيادة السيارة أو بممارسة التجارة أو حتى شراء السجائر، وعليه فإذا كان القانون لا يساوي بين البالغين والأحداث في ممارسة هذه الحقوق فكيف يساوي القانون بين البالغين والأحداث في إمكانية تطبيق عقوبة الإعدام، حيث يعتبر القانون الأحداث مكلفين في تحمل تطبيق عقوبة الإعدام عليهم[1]؟!.

3 - عدم اكتمال المدارك العقلية للأحداث:

بعد مراجعة آخر الدراسات والأبحاث على تفكير الأحداث وطريقة تصرفاتهم أصبح راسخاً لدى المحكمة الفيدرالية العليا أكثر من أي وقت مضى بأن الأحداث مختلفون عن البالغين، حيث تشير جميع الدراسات في هذا الشأن إلى أن الأحداث أقل نضجاً وتحملاً للمسؤولية وأقل قدرة على فهم وتصور تبعات تصرفاتهم بالمقارنة مع البالغين، وذلك بسبب عدم اكتمال إدراكهم العقلي، لذلك فمن غير المنطقي مساواة الأحداث بالبالغين في تطبيق عقوبة الإعدام عليهم[2].

4 - عدم تحقق فكرة الردع:

يعتبر الردع من أهم أهداف تطبيق عقوبة الإعدام، والردع هو بمثابة إنذار للأفراد عن طريق التهديد بتوقيع العقوبة على كل من يرتكب جريمة، كما تم مع الجاني، الأمر الذي يساعد على الحد من ارتكاب الجرائم، ويقوم الردع على فكرة مواجهة البواعث الإجرامية بأخرى مضادة للإجرام تتوافق معها أو تتفوق عليها فتمنعهم من سلوك الجريمة[3]. وتحقيق الردع كهدف من أهداف العقوبة يحتل أهمية كبيرة في التشريعات الجزائية الحديثة، لذلك حرصت أغلب الدول على التأكيد عليه بسبب المنفعة الاجتماعية التي يحققها والتي تتمثل في وقاية المجتمع من آفة الإجرام، ويظهر اهتمام التشريعات

(1) Roper, 543 U.S. P. 569, And See Adam Saper, Juvenile Remorselessness: An Unconstitutional Sentencing Consideration, P. 108.

(2) Roper, 543 U.S. P. 570, And See Laurence Steinberg & Elizabeth S. Scott, Less Guilty by Reason of Adolescence: Developmental Immaturity, Diminished Responsibility, and the Juvenile Death Penalty, 58 AM. PSYCHOLOGIST 1009 (2003).

(3) http://www.merriam-webster.com/dictionary/deterrence , Christine Chamberlin, Not Kids Anymore: A Need for Punishment and Deterrence in the Juvenile Justice System, 42 B.C. L. Rev. 391, 399 and 405 (2001).

الجزائية الحديثة لتحقيق هذا الهدف من خلال التشديد المستمر لعقوبات الجرائم وإن كانت السرعة في توقيع العقوبة وتطبيقها على الجاني تساهم بقوة في تحقيق هذا الهدف، كما تساهم بشكل فعال في مكافحة الجريمة وتقليص ظاهرة الإجرام وعدم اتساعها؛ لأن العقوبة تبين النهاية السيئة التي سوف تلحق بالجاني نتيجة لسلوكه غير المشروع والعاقبة الرهيبة لكل من يسلك سبيل الجريمة، إلا أن فكرة الردع لا يمكن أن تتحقق في حالة إعدام الأحداث أياً كانت أعمارهم، والسبب في هذا الأمر يكمن في الاختلاف الواضح في الأسباب التي تدفع الأحداث إلى ارتكاب الجرائم عن الأسباب التي تدفع البالغين إلى ارتكابها[1].

5 - رفض المجتمع الأمريكي لعقوبة إعدام الأحداث:

بعد نجاح العديد من وسائل الإعلام وجمعيات حماية الأطفال الأمريكية في إقناع المجتمع الأمريكي بأنه من الخطأ إعدام الأحداث خلال فترة سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي والذي أدى بشكل غير مباشر إلى إقناع المحكمة الفيدرالية العليا في قضية Thompson v. Oklahoma بأن عقوبة إعدام الأحداث الذين لم تبلغ أعمارهم تمام الخامسة عشرة عاماً تعتبر مخالفة للتعديل الثامن من الدستور الأمريكي، وذلك باعتبارها عقوبة قاسية وغير مألوفة ومن ثم الحكم بعدم دستوريتها[2] ، بعد هذا النجاح كثفت هذه الجمعيات ووسائل الإعلام التي تساندها من حملتها في إقناع المجتمع الأمريكي بأن الأحداث حتى سن الثامنة عشرة عاماً مختلفون عن البالغين لأنهم في واقع الأمر لا يزالون أطفالاً، لذلك لا يجب مساواتهم بالبالغين من حيث تطبيق عقوبة الإعدام عليهم، وبأن الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الوحيدة في دول العالم المتقدم التي لا تزال تعدم الأحداث، وبالفعل نجحت هذه الجمعيات ووسائل الإعلام التي تساندها في تغيير رأي أغلبية المجتمع الأمريكي لمصلحة وقف تطبيق عقوبة إعدام الأحداث خلال فترة تسعينيات القرن الماضي وبداية القرن الحالي. وفي العام 2005 في قضية Roper v. Simmons وبعد أن قامت المحكمة الفيدرالية العليا بفحص ومراجعة قرارات هيئات المحلفين في الولايات المختلفة في قضايا القتل التي يرتكبها

(1) Roper, 543 U.S. P. 570.

(2) المرجع السابق صفحة 568

الأحداث، وجدت المحكمة أن تطبيق عقوبة الإعدام على الأحداث أصبح نادراً جداً بعد قضية Thompson v. Oklahoma، مما يعكس تحول رأي المجتمع الأمريكي إلى عدم قبول تطبيق عقوبة الإعدام على الأحداث، ولذلك حكمت المحكمة الفيدرالية العليا بأن تطبيق عقوبة الإعدام على الذين لم تبلغ أعمارهم الثامنة عشرة يخالف التعديل الثامن من الدستور الأمريكي؛ لأنها عقوبة قاسية وغير مألوفة، وهذا ما دفع الغالبية العظمى من الولايات الأمريكية لاحقاً إلى رفع سن الحدث إلى عمر الثامنة عشرة لكي يتوافق مع هذا الحكم[1].

المطلب الرابع

المبررات الدولية لإلغاء عقوبة إعدام الأحداث

من غير المألوف أن تتدخل المنظمات الدولية في القضايا التي تنظرها المحاكم الأمريكية إلا إذا تعلق الأمر بحقوق الأفراد وحرياتهم، وهذا ما حدث في قضية Roper v. Simmons عام 2005، حيث كانت القضية تتعلق بحقوق الأحداث في أن يعاملوا بطريقة مختلفة عن البالغين وألا تطبق عليهم عقوبة الإعدام، لذلك تدخلت أغلب المنظمات الدولية المختصة بحماية الأطفال عن طريق تسليم المحكمة الفيدرالية العليا مذكرات قانونية عن طريق محامي سيمونز تطالب بإلغاء عقوبة الإعدام في حق الأحداث؛ لأن هذا الأمر يخالف جميع المواثيق والتشريعات والأعراف الدولية، وقد كان هذا الضغط الدولي سبباً من الأسباب التي أدت إلى إلغاء المحكمة الفيدرالية العليا لعقوبة إعدام الأحداث الذين لم تتجاوز أعمارهم الثامنة عشرة باعتبارها عقوبة تخالف التعديل الثامن للدستور الأمريكي، وذلك بسبب المبررات القانونية والدفوع المنطقية التي احتوتها هذه المذكرات القانونية وذلك على النحو التالي[2]:

(1) المرجع السابق صفحة 572

(2) Cynthia L. Schirmer, Punishing Children as Adults: On Meeting International Standards and U.S. Ratification of the U.N. Convention on the Rights of the Child Michigan State Journal of International Law, Vol. 16, Issue 3 (2008), P. 715.

الفرع الأول

المبررات القانونية

أشارت هذه المذكرات القانونية إلى العديد من المبررات القانونية التي ساعدت المحكمة الفيدرالية العليا على فهم ماهية القواعد القانونية الدولية ومدى تأثيرها على القوانين الداخلية لدول العالم، الأمر الذي ساهم بشكل غير مباشر في إلغاء عقوبة إعدام الأحداث من قبل المحكمة الفيدرالية العليا، إذ بينت هذه المذكرات أن الدستور الأمريكي جاءت أغلب مواده –ومن ضمنها التعديل الثامن– وما يحتويه أيضاً من ضمانات تطبيق العقوبات– جاءت في الأصل من الدستور البريطاني الذي جاءت جميع مواده من القواعد الآمرة للقانون الدولي العرفي، وهذا السبب في كون الدستور البريطاني دستوراً عرفياً، وقد توقفت بريطانيا عن إعدام الأحداث منذ عام 1948 بسبب استجابتها للقواعد الآمرة في القانون الدولي العرفي المتعلقة بعدم قانونية إعدام الأحداث، وعليه فإذا كان المصدر الذي استمد الدستور الأمريكي منه مواده قد توقف عن إعدام الأحداث فكيف يستمر القانون الأمريكي في إعدام الأحداث[1]؟

كما أن الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكنها تجاهل قواعد القانون الدولي الآمرة التي أجمعت على قبولها كل دول العالم، إذ أجمعت دول العالم على عدم قبول إعدام الأحداث باستثناء أربع دول من ضمنها الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم تصبح هذه القاعدة آمرة لا يصح مخالفتها من قبل دول العالم[2]، يضاف إلى ذلك حقيقة مهمة هي أن إجماع دول العالم على عدم تطبيق عقوبة الإعدام على الأحداث دليل قوي على أن هذه العقوبة بالفعل عقوبة قاسية وغير مألوفة، وهذا الأمر يخالف الضمانات المهمة التي يوفرها التعديل الثامن للدستور الأمريكي عند تطبيق العقوبات على المتهم، لذلك لا يجب على الولايات المتحدة الأمريكية الاستمرار في تطبيق عقوبة الإعدام على الأحداث[3].

(1) Philip Sapsford, End to the Death Penalty for Juvenile Offenders, An Roper v. Simmons and International Law, 45 Va. J. Int›l L. 799 (2004).

(2) شروط القواعد الآمرة في القانون الدولي هي: 1– أن تكون القاعدة القانونية دولية 2– قبول هذه القاعدة من قبل الأغلبية الساحقة من دول العالم 3– ألا تناقض قاعدة دولية أخرى 4– ألا يتم إلغاؤها بقاعدة دولية جديدة لاحقة.

Cynthia L. Schirmer, Punishing Children as Adults: On Meeting International Standards and U.S. Ratification of the U.N. Convention on the Rights of the Child Michigan State Journal of International, P. 740.

(3) http://www.capitalpunishmentuk.org/child.html

الفرع الثاني

المبررات المتعلقة بحقوق الإنسان والإجماع الدولي

إن الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكنها أن تستمر في مناقضة نفسها بأن تدعي دعمها للحقوق والحريات في العالم وحث دول العالم على مراعاة حقوق الإنسان، وفي المقابل تقوم بانتهاك أبسط الحقوق التي يجب أن يتمتع بها الأحداث وهي أن يعاملوا بطريقة مختلفة عن البالغين وألا يتم تطبيق عقوبة الإعدام عليهم [1]. ومن ناحية أخرى بينت هذه المذكرات بالدليل عدم التزام الولايات المتحدة بالإجماع الدولي حيث لم تقم بالتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية الطفل 1990، وهي الاتفاقية الدولية الوحيدة التي حصلت على موافقة جميع الدول المائة والواحدة والتسعين التي حضرت وشاركت في المؤتمر الذي نتجت عنه هذه الاتفاقية، وقد كان من المستغرب أن تكون الدولة الوحيدة التي لم تصادق على الاتفاقية على الرغم من مشاركتها في المؤتمر هي الولايات المتحدة الأمريكية[2]!.

والجدير بالذكر أنه خلال نظر المحكمة الفدرالية العليا لقضية سيمونز عام 2005 لم تبق في العالم إلا أربع دول لا تزال تطبق عقوبة الإعدام على الأحداث هي إيران، السودان، السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، ولعل ما يدعو للاستغراب في هذا الشأن مشاركة الولايات المتحدة دولاً مثل إيران والسودان في تطبيق عقوبة الإعدام على الأحداث، والتي دائما ما تصفها بأنها دول مستبدة وداعمة للإرهاب، وما يزيد في الاستغراب أن تأتي الولايات المتحدة الأمريكية بالترتيب الثاني من حيث أكبر عدد أحداث تم إعدامهم في تاريخ البشرية بعد إيران[3].

(1) Cynthia L. Schirmer,Punishing Children as Adults: On Meeting International Standards and U.S. Ratification of the U.N. Convention on the Rights of the Child Michigan State Journal of International Law, 16 Mich. St. J. Int›l L. P. 722 (2008).

(2) والجدير بالذكر أن دولة الصومال لم تقم أيضا بالتصديق على الاتفاقية ولكن السبب في عدم تصديق الصومال هو أن الحكومة التي حضرت المؤتمر لم يكن معترفاً بها من قبل المجتمع الدولي.

http://ipsinternational.org/arabic/print.asp?idnews=1697

(3) http://www.deathpenaltyinfo.org/execution-juveniles-us-and-other-countries.

المبحث الثاني
تطبيق عقوبة الحبس المؤبد على الأحداث

في الولايات المتحدة الأمريكية نوعان من عقوبة الحبس المؤبد، الأولى هي عقوبة الحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط بحيث يبقى المتهم المدان في الحبس طوال حياته حتى يموت فيه، والنوع الآخر هو الحبس المؤبد المقرون بسنوات معينة كأن يتم الحكم على المتهم بالحبس عدد سنوات قد تصل حتى الحبس مدى الحياة مثل أن تحكم المحكمة على المتهم بالحبس من خمس عشرة سنة إلى الحبس مدى الحياة، حيث تقوم لجنة الإفراج المشروط بعد أن يقضي المتهم فترة الخمس عشرة سنة بمقابلته ومراجعة ملفه للتأكد من حسن سلوكه خلال فترة سجنه ومدى إعادة تأهيله، ومن ثم تقوم بالإفراج المشروط بحسن سلوكه خلال فترة الاختبار التي تحددها لجنة الإفراج، أما إذا رأت اللجنة أن المسجون لم يكن حسن السلوك خلال فترة حبسه أو لم تتم إعادة تأهيله بالشكل المطلوب، فإنها لا تأمر بالإفراج المشروط عنه وتأمر ببقائه في السجن، وتتم إعادة هذا الإجراءات مرة كل عام إلى حين أن تتأكد اللجنة من استحقاق السجين شروط الإفراج المشروط، وإلا فإن هذا السجين سوف يبقى في السجن إلى أن يموت فيه[1].

ويمكن في القانون الأمريكي تطبيق عقوبة الحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط على الأحداث منذ سن قيام المسؤولية الجنائية والتي تكون في بعض الولايات في عمر عشر سنوات وحتى بلوغ الحدث عمر ثماني عشرة سنة، حيث لا يفرق القانون الأمريكي بين الحدث والبالغ في إمكانية تطبيق عقوبة الحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط[2]، إلا أن عقوبة الحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط على الأحداث الذين لم تبلغ أعمارهم الثامنة عشرة لم تكن تثير أي إشكاليه قانونية أو دستورية عند بداية إنشاء محكمة الأحداث في الولايات المتحدة الأمريكية أي في أوائل عشرينات القرن الماضي، حيث إن قانون الأحداث

(1) http://www.newyorker.com/news/news-desk/the-meaning-of-life-without-parole.

(2) Cipriani, D. Children›s Rights and the Minimum Age of Criminal Responsibility: A Global Perspective, Ashgate 2009, p. 221 - 222.

عند إنشائه لم يكن يركز على العقاب بقدر تركيزه على عملية إعادة تأهيل الأحداث الجانحين ليعودوا أفراداً صالحين منتجين في مجتمعهم، لذلك كانت أقسى عقوبة يمكن أن يحصل عليها الحدث عند ارتكابه لجريمة القتل العمد من الدرجة الأولى هي الحبس خمس سنوات في مراكز إعادة تأهيل الأحداث[1].

ولما كانت العقوبات في محكمة الأحداث غير كافيه لردع الجرائم التي ارتكبها بعض الأحداث ممن بلغت أعمارهم السادسة عشرة ابتكرت ولاية نيويورك مبدأ إحالة من بلغت أعمارهم السادسة عشرة إلى محكمة البالغين ليحاكموا كبالغين إذا ارتكبوا جريمة قتل عمد من الدرجة الأولى، ومن ثمة أخذت بهذا المبدأ باقي الولايات، وقد كانت إحالة الأحداث لمحكمة البالغين نادرة جدا، كما أن محكمة البالغين كانت تستخدم الرأفة مع الأحداث المحالين إليها[2]، ولكن مع تزايد عنف الجرائم التي ارتكبها الأحداث خلال ستينيات وسبعينيات القرن الماضي وضغط الرأي العام الأمريكي، بدأت الولايات بالتشدد مع الأحداث لتحقيق الردع وذلك عن طريق إنقاص العمر الواجب لإحالة الأحداث إلى محكمة البالغين وتشديد العقوبات المطبقة عليهم إلى درجة أنه أصبح من المألوف بل ومن الطبيعي تطبيق عقوبة الإعدام والحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط على الأحداث، الذين لم تبلغ أعمارهم الثامنة عشرة إذا ارتكبوا جرائم جسيمة مثل القتل العمد من الدرجة الأولى والدرجة الثانية والاغتصاب والسطو والإيذاء البليغ، بعد أن كان هذا الأمر غير مألوف ونادراً جداً في السابق[3].

وبعد الضغط من قبل جمعيات حماية الأطفال ووسائل الإعلام التي تؤيدها بضرورة معاملة الأحداث بطريقة مختلفة عن البالغين وعدم تطبيق عقوبتي الإعدام والحبس المؤبد عليهم، تبدل الرأي العام الأمريكي مع بداية القرن الحالي إلى عدم قبول معاقبة الأحداث الذين لم تبلغ أعمارهم الثامنة عشرة بالإعدام أو الحبس المؤبد بدون

(1) Deanie C. Allen, Trying Children as Adults, Jones Law Review, Vol. 6, P. 30, (2002).
(2) N. Y. Laws, 1902, Ch. 590., §§ 486, 2194.
(3) Tera Agyepong, Children Left behind Bars: Sullivan, Graham, and Juvenile Life without Parole Sentences Northwestern University Journal of International Human Rights, Vol. 9, Issue 1 (2010), P. 9.

فرصة إطلاق السراح المشروط[1].

وعلى الرغم من التبدل في وجهة النظر الأمريكية مع بداية القرن الحالي، إذ أصبح غالبية الشعب الأمريكي مقتنعاً بأن الأحداث حتى عمر الثامنة عشرة يجب أن لا تتم معاملتهم بشكل متساوٍ مع البالغين، وذلك بتطبيق عقوبة الحبس المؤبد عليهم لأنهم أقل إدراكاً، كما أنهم لا يعون النتائج المترتبة على سلوكهم، إلا أن محاكم الولايات استمرت في تطبيق الحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط على الأحداث الذين لم تبلغ أعمارهم الثامنة عشرة سواءً ارتكبوا جرائم قتل عمد أو غيرها مثل الاغتصاب والسطو والإيذاء البليغ حتى عام 2010 عندما حكمت المحكمة الفيدرالية العليا بعدم دستورية عقوبة الحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط على الأحداث في غير جرائم القتل العمد من الدرجة الأولى[2].

وفي عام 2012 عندما استطاعت المحكمة العليا التأكد من مدى توافق عقوبة الحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط على الأحداث مع التعديل الثامن من الدستور الأمريكي، حيث حكمت بعدم دستورية عقوبة الحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط على الأحداث، إذا لم تقم محكمة الولاية بمراجعة ظروف الحدث وظروف ارتكابه للجريمة لبحث إمكانية تطبيق أي أسباب لتخفيف العقوبة[3].

وعليه فسوف أناقش من خلال هذا المبحث مسألة دستورية عقوبة الحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المطبقة على الأحداث إذا ارتكبوا جرائم القتل العمد من الدرجة الأولى، والمعايير التي تبنتها المحكمة الفيدرالية الأمريكية العليا لتحديد دستورية تطبيق عقوبة الحبس المؤبد على الأحداث، وكيفية تطبيق أحكام المحكمة الفدرالية العليا بأثر رجعي من خلال أربعة مطالب، وذلك على النحو التالي:

---

(1) يقابل جريمة القتل العمد من الدرجة الأولى في قانون الجزاء الأمريكي جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار في قوانين الجزاء العربية، أما جريمة القتل العمد من الدرجة الثانية فيقابلها جريمة القتل العمد بدون سبق الإصرار، المرجع السابق، ص 10.

(2) https://www.oyez.org/cases/2009/08-7412

(3) https://www.oyez.org/cases/2011/10-9646

المطلب الأول
مدى دستورية تطبيق عقوبة الحبس المؤبد على الأحداث

ينص التعديل الثامن من الدستور الأمريكي على أنه: «لا يجوز فرض عقوبة قاسية وغير مألوفة»[1]، لذلك فإن تحديد مدى دستورية عقوبة الحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط المطبقة على الأحداث الذين لم تبلغ أعمارهم ثمانية عشر عاماً إنما تحددها المعايير المنصوص عليها في التعديل الثامن، وهي أولا: ألا تكون العقوبة قاسية، وثانياً: أن تكون العقوبة مألوفة.

وقد بينت المحكمة الأمريكية العليا متى تعتبر العقوبة قاسية وغير مألوفة بقولها تعتبر العقوبة قاسية إذا سببت آلاماً جسدية أو معنوية مبالغاً فيها للمحكوم عليه بها، أو كان فرضها غير مبرر ولا تتناسب مع جسامة الجريمة المرتكبة، بينما تكون العقوبة غير مألوفة إذا كانت غير عادية ونادرة ومن غير الدارج فرضها، ويجب أن يتم الرجوع إلى المجتمع المراد تنفيذ العقوبة فيه، فما يصلح لمجتمع معين في وقت معين قد لا يصلح لمجتمع آخر في وقت آخر، فعلى سبيل المثال عقوبة الرمي بالرصاص كأحد خيارات وسيلة الإعدام لاتعد عقوبة قاسية بالنسبة للمجتمع في ولاية يوتا على عكس المجتمع في باقي الولايات التي تعتبرها عقوبة قاسية، لذلك لا تأخذ بها، كما أن تحديد مدى قساوة العقوبة يجب أن يتم بحثه وقت تطبيقها، فقد تعتبر العقوبة قاسية وغير مألوفة في وقت معين وتعتبر غير ذلك في وقت لاحق كما هي الحال في عقوبتي الإعدام والحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المطبقة على الأحداث الذين لم تبلغ أعمارهم ثمانية عشر عاماً[2]، حيث كانت عقوبات مألوفةً في المجتمع الأمريكي خلال فترة ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي بسبب ارتفاع معدلات وعنف الجرائم التي ارتكبها الأحداث في تلك الفترة، إلا أن الأمر اختلف مع بداية هذا القرن بسبب ضغط جمعيات حماية الأطفال ووسائل الإعلام التي تؤيدها، حيث أدى هذا الضغط إلى تغير

(1) التعديل السادس من الدستور الأمريكي.

http://www1.umn.edu/humanrts/arab/us-con.html

(2) William W. Berry, Eighth Amendment Differentness Symposium: Bombshell or Babystep - The Ramifications of Miller v. Alabama for Sentencing Law and Juvenile Crime Policy, P. 7.

الرأي العام الأمريكي إذ أصبح غالبية الشعب الأمريكي يعتبرها عقوبات قاسية وغير مألوفة لذلك لا يمكن فرضهما على الأحداث[1].

وكما هو الحال في عقوبة الإعدام عن طريق الكرسي الكهربائي، حيث كانت هذه الطريقة دستورية ومألوفة في ولاية نبراسكا حتى عام 2008 عندما حكمت المحكمة العليا لولاية نبراسكا بعدم دستوريتها لمخالفتها التعديل الثامن للدستور الأمريكي لكونها عقوبة قاسية[2]. كما أن هناك تساؤلاً من قبل بعض فقهاء القانون في المجتمع الأمريكي بخصوص الشروط الواردة في التعديل الثامن حيث ينص على أنه: «لا يجوز تطبيق عقوبات قاسية وغير مألوفة»، فهل يجب أن تكون العقوبة قاسية إلى جانب كونها غير مألوفة لكي تكون غير دستورية أو يكفي أن تكون العقوبة قاسية فقط؟ بمعنى آخر هل يعتبر عدم قساوة العقوبة وعدم مألوفيتها شرطين منفصلين ومستقلين عن بعضهما بعضاً أو يعتبران شرطاً واحداً؟ لأن البعض يرى بأن العقوبة يمكن أن تكون قاسية ومع ذلك لا تزال مألوفة والعكس صحيح[3]، إلا أنه يمكن الرد على هذا التساؤل بأن العبارتين الواردتين في التعديل الثامن إنما يمثلان شرطاً واحداً، فالعقوبة تكون قاسية إذا كانت غير مألوفة وإذا كانت غير مألوفة فإنها تعتبر قاسية.

ومن ناحية أخرى فقد حكمت المحكمة الفيدرالية العليا في قضية Weems v. United States [4] بأن المعايير الواردة في التعديل الثامن للدستور الأمريكي والتي تحدد قساوة العقوبة أو اعتبارها غير مألوفة ليست جامدة، وإنما هي معايير متغيرة بحسب قبول أو عدم قبول المجتمع للعقوبة وقت تطبيق العقوبة، ويتم استنباط هذا القبول من خلال تتبع القرارات الصادرة من قبل هيئات المحلفين والتشريعات الصادرة من الولايات الأمريكية لمعرفة عدد الولايات التي تطبق العقوبة، ومراجعة آخر استطلاعات الرأي للمجتمع الأمريكي لمختلف الولايات الأمريكية وفئات الشعب، فإذا زادت نسبة الاعتقاد بأن عقوبة معينة قاسية وغير مألوفة عن

(1) المرجع السابق، ص 5.

(2) http://www.deathpenaltyinfo.org/methods-execution.

(3) William W. Berry, Eighth Amendment Differentness Symposium: Bombshell or Babystep - The Ramifications of Miller v. Alabama for Sentencing Law and Juvenile Crime Policy, P. 7.

(4) Weems v. United States, 217 U.S. 349, 373 (1910).

نسبة الاعتقاد بأنها ليست قاسية ومألوفة واطمأنت المحكمة لهذه النسبة أصبحت العقوبة تخالف التعديل الثامن، وبالتالي يجب على المحكمة الحكم بعدم دستوريها وذلك لاعتبارها عقوبة قاسية وغير مألوفة[1].

وبالإضافة إلى أن العقوبة لكي تكون مألوفة وغير قاسية يجب أن تتناسب مع الجريمة المرتكبة، والتناسب في هذه الحالة لا يقصد به فقط تناسب العقوبة المطبقة مع درجة جسامة الجريمة المرتكبة، وإنما تناسب العقوبة مع شخصية مرتكب الجريمة والذي من المفترض أن تطبق عليه، حيث إن العقوبة تبقى غير دستورية حتى وإن تناسبت مع الجريمة المرتكبة طالما لم تناسب ظروف مرتكب الجريمة[2]، وهذا ما ذهبت إليه المحكمة الفيدرالية العليا في العديد من القضايا نذكر منها على سبيل المثال قضية Atkins V. Virginia [3]، حيث قام اتكينز والذي يبلغ ثمانية عشر عاماً مع صديقه في تاريخ 1996/8/16، وهما تحت تأثير المخدرات، بخطف شخص وإجباره على سحب مبلغ مائتي دولار من حسابه عن طريق آلة الصرف الآلي تحت تهديد السلاح، ومن ثمة قاما بأخذه إلى الغابة، وبعد ذلك قام اتكينز بإطلاق ثماني رصاصات وأرداه قتيلا، وقد تم اكتشاف الجريمة من خلال الكاميرات المثبتة على البنك، وعلى الرغم من أن اتكينز يعاني من حالة صعوبات التعلم ويبلغ معدل الذكاء لدية 59IQ [4]، كما يعاني من تشوهات في تكوين المخ تجعل العمر الحقيقي لعقله هو سبع سنوات، فقد حكمت محكمة فرجينيا عليه في سبتمبر 1998 بالإعدام، ولكن المحكمة الفيدرالية العليا في عام 2002 حكمت بأنه على الرغم من قساوة تفاصيل الجريمة التي ارتكبها اتكينز إلا أن عقوبة الإعدام المطبقة عليه غير دستورية، وذلك باعتبارها عقوبة قاسية وغير مألوفة بسبب حالة التخلف العقلي التي يعاني منها اتكينز، واستبدلت بها عقوبة الحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط[5].

(1) وهذا ما أشارت إليه المحكمة الفدرالية في قضية Coker v. Georgia, 433 U.S. 584 (1977) وقضية Atkins v. Virginia, 536 U.S. 304, 312 (2002)

(2) William W. Berry III, Promulgating Proportionality, 46 GA. L. REV. 90-96, 102 (2011)

(3) Atkins V. Virginia, 536 U.S. 304 (2002).

(4) http://www.casebriefs.com/blog/law/criminal-law/criminal-law-keyed-to-kadish/the-significance-of-resulting-harm/atkins-v-virginia/

5 https://en.wikipedia.org/wiki/Atkins_v._Virginiahttps://www.oyez.org/cases/2001/00-8452

كما حكمت المحكمة الفيدرالية العليا بعدم دستورية عقوبة الحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط المفروضة على الأحداث الذين لم تبلغ أعمارهم ثمانية عشر عاماً في غير جرائم القتل العمد، وذلك لعدم تناسبها مع الأحداث في قضية Graham v. Florida [1]، وفي المقابل حكمت المحكمة الفيدرالية العليا في قضية Harmelin v. Michigan [2] بعدم دستورية العقوبة المفروضة على المتهم، وذلك لعدم تناسب العقوبة مع جسامة الجريمة، حيث حكمت محكمة ولاية ميشجن على شخص مدمن يدعى هارميلن بالحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط بسبب ضبطه وبحيازته سبعمائة واثنان وسبعون جراماً من الكوكايين[3]. وفي قضية Rummel v. Estelle [4] حكمت المحكمة الفيدرالية العليا بعدم دستورية عقوبة الحبس المؤبد المفروضة على روميل بسبب قيامه بسرقة مبلغ مائتين وثلاثين دولاراً عن طريق النصب وذلك لقساوتها وعدم تناسبها مع جريمة السرقة[5].

أما بالنسبة لعقوبة الحبس بدون فرصة إطلاق السراح المشروط المفروضة على الأحداث، فقد راجعت المحكمة الفيدرالية العليا دستوريتها ومدى توافقها مع معايير التعديل الثامن في قضيتين شهيرتين، القضية الأولى Graham v. Florida، حيث تبنت المحكمة درجة جسامة الجريمة كمعيار نوعي لبحث دستورية عقوبة الحبس المؤبد، فقد حكمت المحكمة الفيدرالية العليا في عام 2010 بعدم دستورية عقوبة الحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط على الأحداث إذا لم تكن الجريمة المرتكبة القتل العمد من الدرجة الأولى (سبق الإصرار)[6]، وفي القضية الثانية Miller v. Alabama عام 2012 تبنت المحكمة الفيدرالية العليا معياراً مختلفاً عن قضية جراهام وهو عبارة عن معيار شخصي إجرائي لبحث دستورية عقوبة الحبس المؤبد بدون

(1) Graham v. Florida,130 S. Ct. 2011 (2010).
(2) Harmelin v. Michigan 501 U.S. 957 (1991).
(3) http://www.casebriefs.com/blog/law/criminal-law/criminal-law-keyed-to-kadish/defining-criminal-conduct-the-elements-of-just-punishment/harmelin-v-michigan/
(4) Rummel v. Estelle, 445 U.S. 263, 265-66 (1980).
(5) https://www.oyez.org/cases/1979/78-6386.
(6) http://www.casebriefs.com/blog/law/criminal-law/criminal-law-keyed-to-kadish/defining-criminal-conduct-the-elements-of-just-punishment/graham-v-florida/.

فرصة إطلاق السراح المشروط على الأحداث، حيث حكمت المحكمة بعدم دستورية النص المتعلق بالحكم الإلزامي بالحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط على الأحداث، وبأن عقوبة الحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط على الأحداث لا تكون دستورية، إلا إذا بحثت محكمة الولاية الظروف الخاصة بالمتهم وظروف ارتكابه لجريمة القتل[1].

المطلب الثاني

تبني المحكمة الفدرالية العليا للمعيار النوعي للجريمة لتحديد دستورية تطبيق عقوبة الحبس المؤبد على الأحداث

إن تطبيق عقوبة الحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط على الحدث تعني أن هذا الحدث لا يمكن إعادة تأهيله أو علاج البواعث الإجرامية التي دفعته إلى ارتكاب الجريمة، كما أن هذا الحدث يجب أن يقضي بقية حياته في السجن معزولاً عن مجتمعه الذي قد يكون السبب الذي أدى به إلى ارتكابه الجريمة التي أُدين بها، وهذا الأمر يخالف أبسط قواعد الإنسانية في أي دولة تدعي أنها تحترم حقوق الإنسان ناهيك عن حقوق الأطفال[2].

وكما هي الحال في عقوبة إعدام الأحداث، لم تكن مسألة حبس الأحداث لمدى الحياة تثير أية إشكالية قانونية أو إنسانية منذ بداية إنشاء قانون الأحداث، حيث كان من النادر جداً فرض عقوبة الحبس المؤبد على الأحداث، وحتى الربع الأخير من القرن الماضي وذلك عندما بدأت وتيرة عنف الجرائم التي يرتكبها الأحداث في التزايد وهذا ما دعا الولايات إلى تشديد قوانينها لمواجهة هذا العنف، فأصبح من المألوف فرض عقوبة الحبس المؤبد على الأحداث إلى الدرجة التي أصبح فيها من الطبيعي فرض عقوبة الحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط على الأحداث حتى في غير جرائم القتل العمد[3].

(1) https://www.law.cornell.edu/supct/cert/10-9646.

(2) المرجع السابق، ص 78.

(3) Theodore N. Ferdinand, History Overtakes the Juvenile Justice System, 37 CRIME & DELINQ. 204, 214 (1991).

الفرع الأول

موقف المحكمة الفيدرالية العليا من دستورية

عقوبة الحبس المؤبد على الأحداث

أول قضية نظرتها المحكمة الفيدرالية العليا بهذا الخصوص كانت قضية Sullivan v. Florida [1] والتي تتلخص وقائعها باتهام جو سلوفيان، البالغ من العمر ثلاثة عشر عاماً، وهو أمريكي من أصل أفريقي يعاني من حالة صعوبات تعلم ولديه إعاقة جسدية[2] في مايو 2000 بالسطو على منزل سيدة عجوز تبلغ من العمر اثنين وسبعين عاماً واغتصابها، حيث قام سلوفيان مع اثنين من أصدقائه، جولاي البالغ من العمر خمسة عشر عاماً وماكانتس البالغ من العمر سبعة عشر عاماً، بالسطو على منزل السيدة العجوز، التي لم تكن في المنزل وقت ارتكاب الجريمة، وسرقة نقودها ومجوهراتها، وفي وقت متأخر من ذلك اليوم عاد أحد الأحداث إلى المنزل وقد كانت السيدة العجوز نائمة حينها، وقام باغتصابها عن طريق الإكراه والاعتداء عليها جسدياً، مما ألحق بها إصابات جسدية جسيمة، وقد ألقت الشرطة القبض على كل من جولاي و ماكانتس بعد عدة أيام وذلك بعد ورود معلومة إلى الشرطة بأنهما من ارتكبا جريمة السطو، وقد اعترفا بارتكاب جريمة السرقة مع سلوفيان إلا أنهما ادعيا أن سلوفيان هو من قام بارتكاب جريمة الاغتصاب، وعلى الرغم من ضعف وعدم منطقية الأدلة المقدمة ضد سلوفيان، حيث تتمثل الأدلة في ادعاء شركاء سلوفيان في جريمة السرقة بأنه من ارتكب جريمة الاغتصاب وشهادة السيدة العجوز بأنها لم تر وجه المعتدي ولكنها متأكدة من أنه صبي من أصل أفريقي نحيف وذو شعر غريب، كما وُجدت بصمة تعود إلى سلوفيان في غرفة نوم السيدة العجوز، إلا أن النيابة لم تتمكن من إثبات ما إن كانت البصمة ناتجة عن جريمة السرقة أو جريمة الاغتصاب، ومع ذلك أدانت محكمة الولاية سلوفيان بجريمة السرقة والاغتصاب معاً وحكمت

(1) Sullivan v. Florida, No. 08-7621 (S. Ct. filed Dec. 4, 2008).

(2) كان جو سلوفيان أصغر حدث يتم الحكم عليه بعقوبة الحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط على الأحداث منذ إنشاء قانون الأحداث وحتى تاريخ إدانته في عام 1991.
http://www.slate.com/articles/news_and_politics/jurisprudence/2009/11/all_locked_up.html

عليه بالحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط، ولأن سلوفيان صبي من أصل أفريقي وفقير لم تكن لدية القدرة المالية لتوفير محام لذلك قامت المحكمة بانتداب محام للدفاع عنه[1].

وعلى الرغم من جدية الدفوع التي احتوتها عريضة الطعن، حيث استندت العريضة على أسباب دستورية لبطلان حكم إدانة سلوفيان بسبب تأسيس حكم الإدانة على شهادة المجني عليها وشركاء المتهم فقط، وهذا الأمر يخالف التعديلين الخامس والرابع عشر اللذين ينصان على أن حكم الإدانة يجب أن يستند إلى دليل لا يدع مجالاً للشك فيه، كما أن فرض عقوبة الحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط على حدث يبلغ عمره ثلاثة عشر عاماً يخالف التعديل الثامن باعتباره عقوبة قاسية وغير مألوفة، إلا أن محامي سلوفيان المنتدب لم تكن لدية الكفاءة القانونية الكافية للتعامل مع الطعون الخاصة بالمحكمة الفيدرالية العليا، لذلك كان طعنه لمصلحة سلوفيان يشوبه العديد من الأخطاء الإجرائية الجوهرية، وهذا ما جعل المحكمة الفيدرالية العليا ترفض طعن سلوفيان لعدم مراعاته الإجراءات القانونية والضوابط المتعلقة بالطعون[2].

واستمرت محاكم الولايات في تطبيق عقوبة الحبس المؤبد على الأحداث في غير جرائم القتل العمد حتى عام 2010، وذلك عندما راجعت المحكمة الفدرالية العليا مدى ملاءمة عقوبة الحبس المؤبد على الأحداث في غير جرائم القتل العمد مع المعايير المنصوص عليها بالتعديل الثامن، وذلك باعتبارها عقوبة قاسية وغير مألوفة في قضية Graham v. Florida [3] والتي اتهم فيها الحدث تيرانس جراهام، البالغ من العمر ستة عشر عاماً، وهو أمريكي من أصل أفريقي من أسرة مفككة ووالدين مدمنين على المخدرات[4]، بالشروع في سرقة مطعم في مدينة جاكسون فيل بولاية

(1) Tera Agyepong, Children Left behind Bars: Sullivan, Graham, and Juvenile Life without Parole Sentences Northwestern University Journal of International Human Rights, P. 12.

(2) المرجع السابق، ص 13.

(3) https://www.oyez.org/cases/2009/08-7412

(4) عند بلوغ جراهام سن العاشرة تم تشخيص حالته بأنه يعاني من حالة HDADوهذه الحالة تصيب الكثير من الأحداث وتسمى فرط الحركة وتشتت الانتباه وعدم إطاعة الأوامر والاعتداد بالنتائج.

http://ngha.med.sa/Arabic/HealthAwareness/Articles/Pages/AttentionDeficitHyperactivity.aspx , https://www.law.cornell.edu/supct/html/08-7412.ZO.html,

فلوريدا، في شهر يوليو 2003، بعد أن قام بضرب صاحب المطعم بقضيب من الفولاذ على رأسه، وقد حوكم جراهام كبالغ وحكم عليه بعد أن قبل اتفاق النيابة بالاعتراف بالذنب مقابل تخفيف الحكم عليه بوضعه تحت الاختبار القضائي مقابل حسن سيره وسلوكه لمدة ثلاث سنوات، إلا أنه وبعد مرور ستة أشهر، أي في شهر ديسمبر 2003، قبض على جراهام متلبساً بارتكابه لجريمة سطو مسلح على منزل في نفس المدينة مع اثنين من أصدقائه، وبسبب ارتكاب جراهام للجريمة الثانية والتي تعد جناية[1] خلال فترة الاختبار القضائي للجريمة التي تعد جناية أيضا، مما يعكس الدوافع الإجرامية الخطرة لجراهام، لذلك حكمت عليه محكمة ولاية فلوريدا بالحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط[2].

الفرع الثاني

مبررات حكم المحكمة الفيدرالية العليا بعدم دستورية عقوبة الحبس المؤبد على الأحداث في غير جرائم القتل العمد

في عام 2005 أي بعد سنتين من الحكم على جراهام أصدرت المحكمة الفيدرالية العليا حكماً شهيراً يتعلق بتطبيق عقوبة الإعدام على الأحداث من خلال قضية Roper v. Simmons ، حيث حكمت بأن الأحداث مختلفون عن البالغين، لذلك يجب أن يعاملوا بطريقة مختلفة عن البالغين بالنسبة للعقوبة السالبة للحياة، وعليه فإن تطبيق عقوبة الإعدام على الأحداث الذين لم تبلغ أعمارهم ثمانية عشر عاماً تعتبر عقوبة قاسية وغير مألوفة لمخالفتها التعديل الثامن للدستور الأمريكي[3]، وهذا ما جعل محامي جراهام يطعن على الحكم أمام المحكمة الفيدرالية العليا عام 2005 ، حيث دفع بأن الحكم على جراهام قد خالف التعديل الثامن من الدستور الأمريكي لعدة أسباب هي:

1 – لا يمكن مساواة الأحداث الذين تبلغ أعمارهم ستة عشر عاماً بالبالغين في العقوبة؛ لأن الأحداث مختلفون عن البالغين في توقع وتحمل نتيجة سلوكهم الخطأ، وذلك

(1) FLA. STAT. § 985.557(1)(b) (2007)

(2) https://en.wikipedia.org/wiki/Graham_v._Florida

(3) سبق شرح وقائع قضية Roper v. Simmons في هذا البحث.

بسبب عدم اكتمال الإدراك العقلي لديهم بالمقارنة مع البالغين بحسب آخر الأبحاث والدراسات من قبل علماء النفس في هذا الشأن، وهذا ما أكدته المحكمة الفيدرالية العليا في قضية روبر.

2 – الحكم على حدث بالحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح هو بمثابة الحكم عليه بالإعدام، لأن هذا الحدث لن يخرج من السجن أبداً وسوف يمكث بقية حياته فيه، وسوف يموت فيه وهذه العقوبة تعتبر عقوبة قاسية.

3 – إذا كانت المحكمة لا تعاقب البالغ بالحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط إذا ارتكب جريمة سرقة، فكيف تعاقب الحدث بالمؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط إذا ارتكب جريمة سرقة أثناء فترة الاختبار القضائي كما هي الحال في قضية جراهام؟!.

4 – إذا كان التوجه العام في جميع الولايات الأمريكية خلال العقد الماضي يسير نحو عدم تشديد العقوبة على الأحداث واستخدام الرأفة معهم، فكيف تتعسف المحكمة مع جراهام وذلك بمعاقبته بالحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط بسبب ارتكابه جريمة سرقة؟!

5 – إذا كانت المحكمة الفيدرالية العليا قد حكمت بشكل صريح ومباشر في قضية روبر بعدم دستورية عقوبة إعدام الأحداث لأنها عقوبة قاسية وغير مألوفة، فإن الأمر كذلك في عقوبة الحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط المطبقة على الأحداث، وبالفعل استطاع محامي جراهام في النهاية أن يقنع المحكمة الفيدرالية العليا بوجهة نظره، حيث استجابت المحكمة لطلبه وحكمت بعدم دستورية عقوبة الحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط المطبقة على الأحداث، إذا لم تكن الجريمة التي ارتكبوها جريمة القتل العمد من الدرجة الأولى (سبق الإصرار) لأنها عقوبة قاسية وغير مألوفة ، إلا أن السبب الرئيسي في وصول المحكمة الفيدرالية العليا لهذه النتيجة يعود إلى حكم المحكمة الفيدرالية العليا في قضية روبر، حيث بدا واضحاً انعكاس حكم المحكمة الفيدرالية العليا في قضية روبر على قضية جراهام، إذ إن الأسباب التي أدت إلى الحكم في القضيتين تشابهت إلى حد كبير، فقد أقرت المحكمة الفيدرالية العليا في حكمها في قضية جراهام بأن الأحداث الذين لم

يرتكبوا جريمة قتل عمد لا يمكن أن تطبق عليهم عقوبة الحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط، لأن الأحداث يختلفون عن البالغين من حيث قدرتهم على فهم طبيعة تصرفاتهم وتحمل النتائج المترتبة على هذه التصرفات وذلك بسبب نقص في الإدراك لديهم، إذ إن الحدث حتى سن الثامنة عشرة لم تكتمل لديه المدارك العقلية بالمقارنة مع من تعدى عمره الثامنة عشرة، وذلك وفقاً لآخر النتائج التي توصل إليها العلماء وآخر الدراسات والأبحاث في هذا الشأن[1]، لذلك بينت المحكمة الفيدرالية العليا بشكل صريح في قضية جراهام عام 2010 بأن الأحداث الذين تبلغ أعمارهم ستة عشر عاماً هم أقل نضجاً وخبرة من البالغين، لذلك من غير المنطقي مساواتهم بالبالغين من حيث نوع العقوبة وطبيعتها إذا ارتكبوا جرائم غير القتل العمد[2].

هذا وقد كان حكم المحكمة الفدرالية العليا في قضية جراهام ضرورياً لتحقيق مبدأ عدالة العقوبة في الجرائم الكبرى التي يرتكبها الأحداث، لأن الأحداث الذين يرتكبون جرائم قتل عمد لن تطبق عليهم عقوبة الإعدام بعد حكم المحكمة الفيدرالية العليا في قضية Roper v. Simmons في عام 2005، والذي نص على عدم دستورية عقوبة إعدام الأحداث الذين لم تبلغ أعمارهم الثامنة عشرة، وعليه سوف تكون العقوبة البديلة للأحداث في جرائم القتل العمد عقوبة الحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط بدلاً من عقوبة الإعدام، وفي المقابل فإن عقوبة الأحداث الذين لم يرتكبوا جرائم قتل قد تكون مؤبداً، أي كيف يتم مساواة الحدث الذي يرتكب جريمة قتل عمد مع الحدث الذي يرتكب جريمة سرقة مثلاً بعقوبة الحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط، لذلك فإن حكم المحكمة الفيدرالية العليا في قضية جراهام كان لازماً لتحقيق مبدأ عدالة العقوبة للجرائم الكبرى التي يرتكبها الأحداث[3].

ومن ناحية أخرى، فإن إرسال الحدث إلى السجن المخصص للبالغين ليقضي

(1) Robert Johnson, Eighth Amendment Analysis of Juvenile Life without Parole: Extending Graham to All Juvenile Offenders, An, University of Maryland Law Journal of Race, Religion, Gender and Class, Vol. 12, Issue 1 (2012), P. 101.

(2) Graham v. Florida, P. 25.

(3) Robert Johnson, Eighth Amendment Analysis of Juvenile Life without Parole: Extending Graham to All Juvenile Offenders, An, University of Maryland Law Journal of Race, Religion, Gender and Class, P. 104.

عقوبة الحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط لمجرد ارتكابه لجريمة سرقة سوف يؤدي إلى نتائج خطيرة لا يمكن حصر نتائجها السلبية، إذ إن هذا الحدث سوف يكون فريسة سهلة للسجناء البالغين للاعتداء عليه جنسياً وجسدياً، مما قد يؤدي به في نهاية المطاف إلى الانتحار لوضع حد للمعاناة التي يعيشها داخل السجن، كما أن إدارة السجن لن تهتم بمسألة إعادة التأهيل خصوصاً مع حدث سوف يبقى طوال حياته داخل السجن ولن يخرج منه، مما سيؤثر بشكل سلبي على سلوكه داخل السجن الأمر الذي سيحوله إلى سجين متمرد لا ينصاع للأوامر وقد يرتكب جرائم داخل السجن لأنه فاقد للأمل في الإفراج عنه ولن يستفيد شيئاً من حسن سلوكه داخل السجن، الأمر الذي سيعيق إدارة السجن عن تحقيق الضبط والالتزام داخل السجن، مما سيؤثر بطريقة غير مباشرة على قدرة إدارة السجن على عملية إعادة تأهيل باقي السجناء، بالإضافة إلى أن هذا الحدث سوف تكون فترة بقائه طويلة جداً بسبب صغر سنه بالمقارنة مع باقي المحبوسين مدى الحياة، مما سيكلف خزينة الدولة أموالاً طائلة يمكن الاستفادة منها في خدمة المجتمع[1].

أما بالنسبة للرأي القائل بأن تطبيق عقوبة الحبس المؤبد على الأحداث في غير جرائم القتل العمد كان ضرورياً لمواجهة ارتفاع وتيرة عنف الجرائم التي ارتكبها الأحداث خلال سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، ومطالبات المجتمع الأمريكي لمواجهة هذا العنف عن طريق تشديد العقوبات عليهم، فيمكن الرد عليه بأن المحكمة الفيدرالية العليا في قضية Furman v. Georgia قد أرست مبدأ مهماً بالنسبة للمعايير المنصوص عليها في التعديل الثامن من الدستور الأمريكي والمتعلقة بتحديد قساوة العقوبة وعدم مألوفيتها، حيث أكدت بأن هذه المعايير ليست ثابتة وإنما هي معايير متغيرة بحسب الزمان والمكان ومتطورة لتواكب التغير المستمر الذي يتصف به المجتمع الأمريكي، لذلك فإن العقوبة التي تعد قاسية وغير مألوفة وفقاً لنظرة المجتمع الأمريكي في زمن معين قد لا تكون كذلك في زمن لاحق[2]، وعليه فإذا كان المجتمع الأمريكي يتقبل تطبيق عقوبة حبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط على الأحداث إذا ارتكبوا جرائم ليس من ضمنها جرائم القتل العمد في وقت سابق، فإنه لم يعد يتقبل هذا الأمر على الأقل وقت نظر قضية فورمان، بدليل أن عدد الأحداث الذين حكم عليهم بعقوبة

(1) المرجع السابق.

(2) Furman v. Georgia, 408 U.S. 238 (1972).

الحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط بسبب ارتكابهم جرائم ليس من بينها جرائم قتل عمد في جميع الولايات لا يتعدى عدد أصابع اليد الواحدة، مما يعكس عدم تقبل هيئات المحلفين والقضاة والمشرعين في الولايات الأمريكية لفكرة معاقبة الأحداث بهذه العقوبة، إذا لم تكن الجريمة التي ارتكبوها جريمة قتل عمد من الدرجة الأولى، مما يؤكد أن تطبيق عقوبة حبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط على الأحداث الذين لم يرتكبوا جرائم قتل عمد أمر غير دستوري ويخالف التعديل الثامن وذلك باعتبارها عقوبة قاسية وغير مألوفة[1].

وبعد حكم المحكمة الفيدرالية العليا في قضية Graham v. Florida أصبح المعيار في تحديد دستورية عقوبة الحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح على الأحداث هو نوع الجريمة، فإذا كانت الجريمة التي ارتكبها الحدث قتلاً عمداً من الدرجة الأولى كانت عقوبة الحبس المؤبد المفروضة عليه دستورية، أما إذا لم تكن كذلك فإن عقوبة الحبس المؤبد المفروضة على الحدث تخالف التعديل الثامن بسبب كونها عقوبة قاسية وغير مألوفة مهما بلغت قسوة تفاصيل الجريمة التي ارتكبها الحدث.

إلا أن المحكمة الفدرالية العليا قد ناقضت نفسها في بعض أجزاء حكمها، إذ أنها أقرت بشكل صريح بأن الأحداث يختلفون عن البالغين في معرفة وتقبل النتائج التي يمكن أن تنتج عن سلوكهم المخالف وعدم اكتمال إدراكهم العقلي بالمقارنة مع البالغين، لذلك يجب عدم مساواتهم بالبالغين في عقوبة الحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط إذا ارتكبوا جرائم غير القتل العمد، ومع ذلك فإن المحكمة الفيدرالية العليا لا ترى مانعاً من تطبيق عقوبة الحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط على الأحداث إذا ارتكبوا جرائم قتل عمد كما هو الحال مع البالغين مما يناقض موقفها تجاه الأحداث.

وفي النهاية لم يستمر تبني المحكمة الفيدرالية العليا للمعيار النوعي للجريمة لتحديد مدى دستورية عقوبة الحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط على الأحداث إلا لسنتين ونصف فقط، حيث عدلت عن هذا المعيار في شهر يوليو من عام 2012 وذلك من خلال مراجعتها لقضية Miller v. Alabama [2].

(1) Robert Johnson, Eighth Amendment Analysis of Juvenile Life without Parole: Extending Graham to All Juvenile Offenders, An, University of Maryland Law Journal of Race, Religion, Gender and Class, P. 110.

(2) Miller v. Alabama, 132 S. Ct. 2455, 2462 (2012).

المطلب الثالث

تبني المحكمة الفيدرالية العليا للمعيار الشخصي الإجرائي للجريمة لتحديد دستورية تطبيق عقوبة الحبس المؤبد على الأحداث

أدى التناقض الوارد في المعيار النوعي للجريمة لتحديد دستورية تطبيق عقوبة الحبس المؤبد على الأحداث والذي يقر بأن الأحداث مختلفون لذلك لا يجب مساواتهم بالبالغين، ومع ذلك يقر بأن عقوبة الحبس المؤبد مدى الحياة المفروضة على الأحداث في جرائم القتل العمد دون النظر لأي ظروف أخرى عقوبة دستورية لأنها عقوبة غير قاسية، وقد أدى هذا التناقض إلى عدم استمرار تبنيه من قبل المحكمة الفيدرالية العليا لأكثر من سنتين ونصف وذلك عندما عدلت عنه خلال مراجعتها لقضية Miller v. Alabama [1]، والتي تتلخص وقائعها في قيام إيفان ميلر، البالغ من العمر أربعة عشر عاماً مع صديقه سميث، الذي يبلغ ستة عشر عاماً، باقتحام منزل جارهم الذي يدعى كونان بتاريخ 15/7/2003، حيث قام ميلر بضربه بعصا كرة المضرب على رأسه حتى فقد الوعي بهدف سرقة محفظته، وبعد ضربه تركاه غارقاً بدمائه ليعود الحدثان مرة أخرى في وقت لاحق من ذلك اليوم إلى منزل كونان لكي يقوما بإشعال النار في منزله، والذي أثبت تقرير الأدلة الجنائية بأنه قد مات بسبب الحريق ولم يمت بسبب الضرب، أي أنه كان على قيد الحياة عندما أشعلا النار في منزله.

وقد اعترف ميلر أثناء التحقيق معه في قسم الشرطة بتفاصيل الجريمة التي ارتكبها على أمل أن يحصل على حكم مخفف، إلا أنه لم تبد عليه أي علامة من علامات الندم أثناء سرد التفاصيل المزعجة لجريمته، وبسبب الطبيعة المتوحشة لجريمته تمت محاكمته كبالغ أمام محكمة جنايات ألاباما وليس محكمة الأحداث، وقد حكمت محكمة ألاباما على ميلر بالحبس المؤبد دون فرصة إطلاق السراح المشروط[2] على الرغم من إقرار الطبيب النفسي الذي قام بفحص ميلر بأنه يعاني من حالة فرط الحركة وقلة الانتباه وعدم إطاعة الأوامر وعدم الاهتمام بالنتائج المترتبة على

(1) المرجع السابق.

(2) ينص قانون ولاية ألاباما على تطبيق عقوبة الحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط عند ارتكاب جريمة قتل العمد من الدرجة الأولى (سبق الإصرار) كعقوبة إلزامية ودون أي سلطة تقديرية من القاضي لتغيير العقوبة بسبب أي ظرف.

سلوكه[1]، كما كانت هناك عدة محاولات للانتحار قام بها ميلر خلال حياته أدخل على أثرها إلى عدة برامج نفسية.

هذا وقد قام محامي ميلر بالطعن على حكم محكمة ألاباما أمام المحكمة الفيدرالية العليا على اعتبارين دستوريين: الأول، إن تطبيق عقوبة الحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط على الحدث الذي يبلغ أربعة عشر عاماً يخالف التعديل الثامن من الدستور الأمريكي، وذلك باعتبارها عقوبة قاسية وغير مألوفة، والثاني، إن تطبيق النص المتعلق بإلزام المحكمة بتطبيق عقوبة الحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط على الحدث إذا ارتكب جريمة القتل العمد من الدرجة الأولى دون الاعتداد بأي ظروف مخففة وتقديرية للقاضي يخالف التعديل الرابع عشر من الدستور الأمريكي[2].

وبعد مناقشة طويلة مع كل من النيابة العامة ومحامي ميلر حكمت المحكمة الفيدرالية العليا في النهاية حكماً شهيراً أثار الكثير من الجدل الذي استمر لمدة أربع سنوات لاحقة، حيث حكمت بعدم دستورية تطبيق عقوبة الحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط على الأحداث في جرائم القتل العمد من الدرجة الأولى، إذا لم تراجع المحكمة الظروف المتعلقة بالمتهم وظروف ارتكابه للجريمة[3]، كما حكمت بعدم دستورية النص المتعلق بإلزام المحكمة بتطبيق عقوبة الحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط على الحدث، إذا ارتكب جريمة القتل العمد من الدرجة الأولى دون الاعتداد بأي ظروف مخففة وتقديرية للقاضي؛ وذلك لمخالفتها التعديل الرابع عشر من الدستور الأمريكي والنصوص المتعلقة بسلطة القاضي لتقدير العقوبة والظروف المخففة للعقوبة على المتهم[4].

وقد بدا واضحاً انعكاس أسباب حكم المحكمة الفيدرالية العليا في قضية Roper v. Simmons [5] عام 2005 بالإضافة إلى أسباب حكمها في قضية

(1) http://www.tabibnafsany.com/child_ADHD.html.

(2) http://hrlibrary.umn.edu/arabic/us-con.html.

(3) William W. Berry, Eighth Amendment Differentness Symposium: Bombshell or Baby step - The Ramifications of Miller v. Alabama for Sentencing Law and Juvenile Crime Policy, P.4.

(4) المرجع السابق.

(5) https://www.oyez.org/cases/2004/03-633.

Graham v. Florida [1] عام 2010 على قضية ميلر، حيث قضت المحكمة الفدرالية العليا في قضية Miller v. Alabama [2] عام 2012 بأن الأحداث حتى عمر الثامنة عشرة هم في الواقع مختلفون عن البالغين في أسباب وظروف ارتكابهم لجرائم القتل العمد، وذلك وفقاً لآخر الدراسات في هذا الشأن، لذلك فإن تطبيق محاكم الولايات لعقوبة الحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط على الأحداث دون أن تتم دراسة ومراجعة الأسباب والظروف التي دفعتهم لارتكابهم جرائم القتل العمد تعتبر عقوبة غير دستورية وذلك لمخالفتها المعايير التي ينص عليها التعديل الثامن من الدستور الأمريكي.

كما أكدت المحكمة الفيدرالية العليا في حكمها في قضية ميلر بأن عقوبة الحبس المؤبد المطبقة على الحدث إذا ارتكب جريمة قتل عمد يجب أن يتم تطبيقها بعد الرجوع إلى العوامل التالية:

1 – الدور الذي لعبه الحدث في جريمة القتل.

2 – دراسة الظروف الشخصية والموضوعية التي دفعت الحدث إلى ارتكاب الجريمة.

3 – تحديد دور الأسرة في التأثير على سلوك الحدث ومدى انعكاس هذا الدور على الحدث أثناء ارتكابه لجريمة القتل.

4 – معرفة درجة نضج الحدث بالمقارنة مع أقرانه.

لقد أثبتت آخر الدراسات في هذا الشأن بأن هذه العوامل تعتبر الأسباب الرئيسية والمؤثرة التي تدفع الحدث دائماً إما إلى سلوك طريق الإجرام أو إلى سلوك الطريق السليم[3].

كما أكدت المحكمة على أن مسألة تقدير مدة العقوبة التي من المفترض أن تطبق على الحدث يجب أن تكون متوازية مع إمكانية تقبل الحدث لإعادة التأهيل ومدى إمكانية إعادة تأهيله من عدمها، وهذا الأمر ليس هيناً إذ يجب على المحكمة في سبيل التأكد من حالة الحدث السلوكية أن تقوم بدراسة ومراجعة العوامل السابقة والتي من شأنها تحديد سلوكه سواء أكان إيجابياً أم سلبياً[4].

(1) https://www.oyez.org/cases/2009/08-7412.

(2) https://www.oyez.org/cases/2011/10-9646.

(3) Jennifer S. Breen, Mandating Discretion: Juvenile Sentencing Schemes after Miller v. Alabama, American Criminal Law Review, Vol. 52, Issue 2 (2015), P. 293.

(4) المرجع السابق.

ويتمثل الهدف من تأكيد المحكمة الفيدرالية العليا على ضرورة مراجعة العوامل السابقة لتحديد مدة العقوبة على الحدث إذا ارتكب جريمة القتل العمد في بحث إمكانية تطبيق أي ظروف مخففة للعقوبة على الحدث، إذ إن دوافع الحدث لارتكاب جريمة القتل العمد دائماً تكون مختلفة عن دوافع البالغ لارتكاب الجريمة، والسبب في ذلك أن أسباب ارتكاب البالغ لجريمة قتل عمد عادة ما تكون الطمع أو الحقد أو الغيرة أو حب الذات وغيرها من الأسباب الذاتية الدنيئة، على عكس الأسباب التي تدفع الحدث لارتكاب جريمة القتل والتي غالباً ما تكون بسبب التفكك الأسري أو البيئة السيئة المحيطة بالحدث والتي نشأ فيها أو تعرض الحدث لسوء معاملة سواء في مرحلة الطفولة أو مرحلة المراهقة، وهذه الأسباب ليس للحدث أي دور في وجودها أو استمرارها، كما أن هذه الأسباب في الواقع هي العوامل التي نصت المحكمة الفيدرالية العليا على ضرورة مراجعتها من قبل محكمة الولاية قبل تقرير مدة العقوبة على الحدث في جرائم القتل العمد، والتي إن وجدت فإنها سوف تكون بلا شك أسباباً ومبررات قانونية ومنطقية لتخفيف العقوبة على الحدث، وبالتالي لن تحكم محكمة الولاية على الحدث بالحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط، لأنها أقسى عقوبة يمكن أن يحصل عليها الحدث إذا ارتكب جريمة قتل عمد، خصوصاً بعد إلغاء المحكمة الفيدرالية العليا لعقوبة الإعدام في جرائم القتل العمد في قضية روبر عام 2005[1].

إلا أن المحكمة الفيدرالية العليا عندما حكمت في قضية ميلر بعدم دستورية تطبيق عقوبة الحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط على الأحداث في جرائم القتل العمد، إذا لم تقم محكمة الولاية بمراجعة الظروف الشخصية للحدث وظروف ارتكابه لجريمته، لم توضح هل حكم ميلر يطبق بأثر رجعي على الأحداث الذين سبق وحكم عليهم قبل حكم ميلر أو يطبق بأثر فوري على الأحداث بعد حكم ميلر، خصوصاً وأنه أثناء نظر المحكمة الفيدرالية العليا لقضية ميلر كان هناك ألفان ومئة حدث تمت إدانتهم بأحكام نهائية، إذ تم الحكم عليهم من قبل محاكم الولايات بعقوبة الحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط[2].

(1) Kiley Bonk, In the Courts: Life without Parole - The New Death Sentence for Juveniles Children›s Legal Rights Journal, Vol. 27, Issue 4 (2007), P. 77-78.

(2) https://www.youtube.com/watch?v=szc-77AXbFw.

المطلب الرابع

تطبيق أحكام المحكمة الفيدرالية العليا بأثر رجعي

أثارت مسألة تطبيق حكم ميلر بأثر رجعي جدلاً كبيراً على مستوى القضاء والفقه القانوني استمر عدة سنوات، إذ يرى بعض الفقهاء والقضاة عدم إمكانية تطبيق حكم ميلر بأثر رجعي على الأحداث الذين تمت إدانتهم ويقضون أحكاماً نهائية بالحبس المؤبد، بينما يرى البعض الآخر إمكانية تطبيق حكم ميلر بأثر رجعي وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول

عدم إمكانية تطبيق حكم ميلر بأثر رجعي

أثار حكم المحكمة الفدرالية العليا في قضية ميلر عام 2012 جدلاً قانونياً حول مدى إمكانية تطبيق حكم ميلر بأثر رجعي على الأحداث الألفين ومئة الذين يقضون أحكاماً نهائية بالمؤبد، إذ يرى جانب كبير من القضاة والفقهاء القانونيين استحالة تطبيق حكم ميلر بأثر رجعي من الناحية القانونية وذلك لعدة أسباب هي:

1 – عرَّفت المحكمة الفيدرالية العليا تطبيق الحكم بأثر رجعي بأنه: «تطبيق الحكم الذي ينشئ قاعدة موضوعية أو إجرائية جوهرية جديدة في قضية معينة في الوقت الحاضر على قضية أخرى تم الحكم فيها في وقت سابق لتأخذ ذات الأثر القانوني»، أي على قضية تم الفصل فيها وحاز الحكم فيها قوة الأمر المقضي[1]، وفي قضية ميلر لم تنشئ المحكمة الفيدرالية العليا أية قاعدة جديدة، إذ لم تحكم بعدم دستورية عقوبة الحبس المؤبد على الأحداث في جرائم القتل العمد، وإنما اشترطت أن تتم مراجعة ظروف الحدث الشخصية وظروف ارتكابه للجريمة قبل الحكم عليه، وهذا الإجراء لا ينشئ قاعدة إجرائية جوهرية، لذلك لا يمكن تطبيق حكم ميلر بأثر رجعي على القضايا السابقة[2].

(1) Linkletter v. Walker 381 U.S. 618 (1965).

(2) Brianna H. Boone,Treating Adults Like Children: Re-Sentencing Adult Juvenile Lifers after Miller v. Alabama, Minnesota Law Review, Vol. 99, Issue 3 (2015), P. 1166.

2 – لم يتطلب الدستور الأمريكي تطبيق الأحكام القضائية بأثر رجعي، وهذا ما أكدته المحكمة الفيدرالية العليا، لذلك يجب أن تتم دراسة وقائع كل قضية على حدة، إذ إن تطبيق حكم ميلر على الألفين ومئة قضية التي سبق الفصل فيها سوف يؤدي إلى نتائج غير منطقية ومتعارضة، الأمر الذي سوف يؤدي إلى عدم استقرار الأحكام القضائية[1].

3 – إذا كانت المحكمة الفيدرالية العليا قد حكمت في قضية ميلر بأن عقوبة الحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط على الأحداث الذين يرتكبون جرائم قتل عمد تكون غير دستورية إذا لم تقم محكمة الولاية بمراجعة الظروف الشخصية للحدث وظروف ارتكابه للجريمة، فإن تطبيق هذا الحكم على الألفين ومئة سجين حدث الذين سبق وأن أدينوا بأحكام نهائية أمر شبه مستحيل، إذ إن جميع هؤلاء الأحداث قد ارتكبوا جرائمهم منذ عشرات السنين فكيف تتم مراجعة ظروف انتهت ولم تعد موجودة[2]؟!.

4 – يترتب على تطبيق حكم ميلر بأثر رجعي على الأحداث إحالة جميع المساجين الألفين ومئة الذين تمت إدانتهم وهم أحداث بارتكاب جرائم قتل، والذين تجاوزت أعمار أغلبهم الثلاثين عاماً، أي أنهم لم يعودوا أحداثاً كي تتم إحالتهم إلى محكمة الأحداث لبحث ظروفهم الشخصية وظروف ارتكابهم للجريمة؛ لأنها المحكمة المختصة ابتداء ببحث ظروف الحدث وظروف ارتكابه للجريمة لتقرير إحالة الحدث لمحكمة البالغين ليحاكم كبالغ، وفي هذه الحالة تكون أمام تطبيق متعارض مع القاعدة القانونية المعمول بها في النظام الإجرائي القضائي الأمريكي والتي تنص على إحالة الحدث إلى محكمة البالغين ليحاكم كبالغ إذا ارتكب جرائم جسيمة، أما في هذه الحالة فستتم إحالة بالغ إلى محكمة الأحداث ليحاكم كحدث وليس العكس[3].

وهذا ما دفع المحاكم العليا في ولاية مينيسوتا، لويزيانا وميتشيغن والتي استقبلت أول الطعون المقدمة من بعض الذين تمت إدانتهم وهم أحداث بارتكاب جرائم

(1) المرجع السابق، ص 1167.
(2) المرجع السابق.
(3) المرجع السابق صفحة 1168.

قتل والمتعلقة بالمطالبة بتطبيق حكم ميلر عليهم بأثر رجعي، إلى الحكم بعدم جواز تطبيق حكم ميلر بأثر رجعي لأن حكم ميلر لم ينشئ قاعدة جوهرية موضوعية، إذ إن عقوبة الحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط على الأحداث الذين يرتكبون جرائم قتل عمد لاتزال دستورية، وكل ما في الأمر أن حكم ميلر أقر إجراءً غير جوهري يتمثل في مراجعة الظروف الشخصية للحدث وظروف ارتكابه للجريمة لبحث أي سبب لتخفيف العقوبة إن وجد قبل تطبيق عقوبة الحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط[1].

الفرع الثاني

إمكانية تطبيق حكم ميلر بأثر رجعي

كان حكم المحكمة الفيدرالية العليا في قضية Miller v. Alabama يتركز على مسألة مساواة الأحداث بالبالغين في تطبيق عقوبة الحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط، وهل يجب أن يحصل الأحداث على ذات العقوبات التي يحصل عليها البالغون إذا ارتكبوا جرائم القتل العمد؟ وقد حكمت المحكمة الفيدرالية العليا بأن الأحداث مختلفون عن البالغين من حيث إدراك وفهم طبيعة تصرفاتهم وقدرتهم على توقع تبعات سلوكهم الضار بسبب عدم اكتمال مداركهم العقلية وتأثرهم بالبيئة المحيطة بهم، لذلك فإن تطبيق العقوبة الإلزامية بالحبس المؤبد على الحدث إذا ارتكب جريمة قتل عمد بدون مراجعة الظروف التي دفعته إلى ارتكاب الجريمة مخالف للدستور الأمريكي[2]، وهذا ما دعا جانباً كبيراً من الفقهاء إلى القول بأن حكم ميلر يجب أن يطبق بأثر رجعي على جميع الأحداث الألفين ومئة الذين تمت إدانتهم بالحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط لارتكابهم جرائم قتل عمد، لأن جميع هؤلاء الأحداث تمت إدانتهم بناء على النص الخاص بالتطبيق الإلزامي لعقوبة الحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط في حالة ارتكاب جرائم قتل عمد من الدرجة الأولى.

(1) المرجع السابق صفحة 1169.

(2) والجدير بالذكر عندما كانت المحكمة الفيدرالية العليا تنظر قضية ميلر كانت هناك 28 ولاية لاتزال تطبق الحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط كعقوبة إلزامية على الأحداث إذا ارتكبوا جريمة قتل عمد.

ويؤكد أنصار تطبيق حكم ميلر بأثر رجعي بأنه على الرغم من أن المحكمة الفدرالية العليا لم تحكم بعدم دستورية عقوبة الحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط على الأحداث في جرائم القتل العمد من الدرجة الأولى، إلا أن هذه العقوبة لم يعد تطبيقها إلزامياً كما في السابق، بالإضافة إلى أن تطبيقها أصبح شبه مستحيل، والسبب في ذلك يعود إلى أن جميع الأحداث الذين ارتكبوا جرائم قتل عمد قد دفعتهم ظروف أسرية أو بيئتهم لارتكاب جرائمهم، وهذه الظروف تستوجب تخفيف العقوبة سواء على الأحداث الذين ارتكبوا جرائم قتل بعد حكم ميلر أو قبله، لذلك يجب إعادة محاكمة الأحداث الذين سبق وأدينوا قبل حكم ميلر لبحث توافر مثل هذه الظروف وقت ارتكابهم لجرائمهم.

أما بالنسبة للقول بأنه لا توجد مادة في الدستور الأمريكي تنص على ضرورة تطبيق الأحكام بأثر رجعي، فإنه يمكن الرد عليه بأن المحكمة الفيدرالية العليا حكمت بإمكانية تطبيق الأحكام بأثر رجعي في العديد من القضايا، ففي العام 1965 حكمت المحكمة الفيدرالية العليا في قضيةLinkletter v. Walker [1] ولأول مرة بإمكانية تطبيق القاعدة القانونية الخاصة بجواز استخلاص الدليل الصحيح من الإجراء الباطل بأثر رجعي على القضايا السابقة، وهذه القاعدة سبق وحكمت بها المحكمة العليا في ولاية أوهايو في قضية Mapp v. Ohio [2] لأن هذا الحكم يقر إجراء جوهرياً يترتب عليه تغيير مجريات القضية.

وفي عام 1989 تبنت المحكمة الفيدرالية العليا قاعدة جديدة بالنسبة لتطبيق الأحكام بأثر رجعي في Teague v. Lane [3]، والتي تتلخص وقائعها في استبعاد جميع الأمريكيين من أصل أفريقي من هيئة المحلفين التي من المفترض أن تحاكم فرانك تيج (أمريكي من أصل أفريقي) من قبل وكيل النائب العام عن جريمة الشروع بقتل ثلاثة أشخاص، إذ أدين من قبل محكمة ولاية إلينوي، وقد اعترض تيج لاحقا أمام المحكمة الفيدرالية العليا، مدعياً بأن هذا الاستبعاد تم على أساس عنصري، إذ إنه من حقه أن يكون من ضمن هيئة المحلفين أمريكيون من أصل أفريقي، مطالباً بتطبيق

(1) Linkletter v. Walker, 381 U.S. 618 (1965).
(2) Mapp v. Ohio, 367 U.S. 643 (1961).
(3) Teague v. Lane, 489 U.S. 288 (1989)

قضايا مشابهة تتعلق بهيئات التحكيم[1] تم الحكم بها بضرورة تطبيق الحكم بأثر رجعي وإعادة محاكمته، وقد حكمت المحكمة الفيدرالية العليا بأن الأحكام يجب أن تطبق بأثر رجعي في حالتين فقط، الأولى إذا أقرت قاعدة قانونية موضوعية جديدة من شأنها أن تنشئ ضمانة للمتهم، والثانية إذا أقرت قاعدة إجرائية جوهرية لم تكن موجودة، من قبل من شأنها أن تحقق العدالة للمتهم[2].

أما بالنسبة لحكم ميلر فإن أنصار تطبيقه بأثر رجعي يرون ضرورة تطبيق حكمه بأثر رجعي على الأحداث الذين سبق وأدينوا بأحكام نهائية لسببين: أولاً، لأن حكم ميلر أقر قاعدة موضوعية جديدة لم تكن موجودة تتمثل في إلغاء النص الإلزامي لتطبيق عقوبة الحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط على الأحداث في جرائم القتل العمد، والذي تم بموجبه إدانة الأحداث الألفين ومئة الذين يقضون عقوبة الحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط قبل حكم ميلر، وثانياً لأن الحكم أقر قاعدة إجرائية جوهرية جديدة يمكن أن تحقق العدالة للأحداث تتمثل في ضرورة مراجعة ظروف الحدث وظروف ارتكابه للجريمة لبحث إمكانية تطبيق أي سبب لتخفيف العقوبة[3]، لذلك لا يجب أن يحرم هؤلاء الأحداث من هاتين الضمانتين، خصوصاً إذا علمنا أن الغالبية العظمى منهم قد دفعتهم ظروف أسرية أو بيئة سيئة نشأوا فيها إلى ارتكاب جرائمهم.

وهذا ما دعا المحاكم العليا في ولايات أيوا، ماساشيسات، نبراسكا، ألينوي وتكساس إلى الأخذ بهذا الرأي، إذ حكمت بتطبيق حكم ميلر بأثر رجعي لأنها ترى أن حكم ميلر ينشئ قاعدة موضوعية جوهرية جديدة لم تكن موجودة من قبل، وهي إلغاء تطبيق النص الإلزامي الذي يقضي بتطبيق عقوبة الحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط على الأحداث إذا ارتكبوا جرائم قتل عمد والتي كان معمولاً بها قبل حكم ميلر، بالإضافة إلى أن حكم ميلر ينشئ أيضاً قاعدة إجرائية جوهرية لم تكن موجودة من قبل تتمثل في عدم دستورية الحبس المؤبد للأحداث إذا لم تقم محكمة الولاية بمراجعة

(1) McCray v. New York, 461 U.S. 961, 103 S.Ct. 2438, 77 L.Ed.2d 1322. And Swain v. Alabama, 380 U.S. 202, 85 S.Ct. 824, 13 L.Ed.2d 759.

(2) Teague, 489 U.S. P. 310.

(3) Brianna H. Boone, Treating Adults Like Children: Re-Sentencing Adult Juvenile Lifers after Miller v. Alabama, Minnesota Law Review, P. 1166.

ظروف الحدث والظروف التي دفعته إلى ارتكاب جريمة القتل العمد[1]. وقد ترتب على هذه الأحكام إعادة إرسال الأحداث الذين طعنوا على أحكامهم في هذه الولايات إلى محاكم الولاية لكي تتم إعادة محاكمتهم لمراجعة ظروفهم والظروف التي دفعتهم إلى ارتكاب الجرائم، وذلك لبحث إمكانية تخفيف عقوبة الحبس المؤبد المطبقة عليهم[2].

أما بالنسبة للمحكمة المختصة ببحث ظروف المتهم هل هي محكمة الأحداث أو محكمة البالغين، فإن أنصار تطبيق حكم ميلر بأثر رجعي يرون أن اختصاص محكمة الأحداث هو تحديد جلسة استماع للتأكد من توافر شروط إحالة الحدث إلى محكمة البالغين التي نص عليها القانون ليحاكم كبالغ، وليس من اختصاصها بحث ظروف الحدث والذي تختص به محكمة البالغين أثناء نظر الدعوى، وهذا ما ذهبت إليه المحكمة الفيدرالية العليا لولاية أركنساس، إذ لم تبحث موضوع إمكانية تطبيق حكم ميلر بأثر رجعي عندما عرض عليها أحد طعون الأحداث الذين سبق وأدينوا بالحبس المؤبد قبل حكم ميلر، فقد قضت بإعادة محاكمة المتهم من قبل محكمة الولاية التي أدانته لكي تراجع ظروف المتهم وقت ارتكابه الجريمة لبحث إمكانية تخفيف حكم الحبس المؤبد، وطلبت من محامي المتهم تقديم كل الدفوع التي تتعلق بأسباب تخفيف العقوبة[3]، وعليه فلن تتم إعادة المتهم إلى محكمة الأحداث.

وبعد حكم ميلر قامت العديد من الولايات بتغيير قوانينها لكي تتوافق مع حكم ميلر، وقد كانت ولاية وايومنج Wyoming أول ولاية تعدل قوانينها، وذلك من خلال إلغاء النص الإلزامي الذي يقضي بالحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط على الأحداث إذا ارتكبوا جرائم قتل عمد، وأعطت القاضي السلطة التقديرية لتحديد العقوبة المناسبة بعد مراجعة ظروف الحدث وظروف ارتكابه للجريمة، ومن بعدها ولايات ساوث داكوتا، يوتا، واشنطن، نيومكسيكو، لويزيانا، ألاباما، فلوريدا،

(1) People v. Davis, 6 N.E.3d 709, 722 (Ill. 2014); State v. Ragland, 836 N.W.2d 107, 115-17 (Iowa 2013); Diatchenko v. Dist. Att'y for Suffolk Dist., 1 N.E.3d 270, 278-82 (Mass. 2013); Jones v. State, 122 So. 3d 698, 701-02 (Miss. 2013) (en banc); State v. Mantich, 842 N.W.2d 716, 729-31 (Neb. 2014).

(2) Brianna H. Boone, Treating Adults Like Children: Re-Sentencing Adult Juvenile Lifers after Miller v. Alabama, P. 1168.

(3) المرجع السابق صفحة 1180.

وست فرجينيا، مينيسوتا، كونيتيكت، رود أيلاند، نبراسكا، أيوا، ولاية ميسوري وإلينوي[1].

أما ولاية تكساس وولاية كولورادو فقد ألغتا النص الإلزامي القاضي بالحبس المؤبد للأحداث إذا ارتكبوا جرائم قتل عمد، وأصدرتا قوانين تنص على اعتبار عقوبة الحبس المؤبد للأحداث هي الحبس لمدة لا تزيد عن أربعين عاماً[2]. ومن ناحية أخرى قام حاكم ولاية أيوا وفقا للسلطة التي يمتلكها كحاكم للولاية بتبديل عقوبة الحبس المؤبد لسبعة وعشرين حدثاً الذين يقضون أحكاماً نهائية بالحبس المؤبد في سجون الولاية إلى الحبس لمدة ستين عاماً لكي تتوافق مع حكم ميلر، إلا أن جميع هؤلاء الأحداث لم يقبلوا هذا الإجراء وطعنوا على أحكامهم أمام المحكمة العليا لولاية أيوا[3].

وفي 25 يناير 2016 قامت المحكمة الفيدرالية العليا بحسم الجدل المثار حول مسألة تطبيق حكم ميلر بأثر رجعي، إذ حكمت في قضية Montgomery v. Louisiana [4]، والتي تتلخص وقائعها في إدانة الحدث هنري مونتي جومري في عام 1963 عندما كان في السابعة عشرة بقتل شارلي هنت، وقد تم الحكم عليه من قبل محكمة لويزيانا بالحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط، وقد كانت قضية منتي جمري أول قضية تصل إلى المحكمة الفيدرالية العليا لبحث مسألة تطبيق حكم ميلر بأثر رجعي، إذ كان قد حكم على منتي جومري بالحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط بناء على النص الإلزامي القاضي بتطبيق عقوبة الحبس المؤبد على الأحداث في جرائم القتل العمد، وقد حكمت المحكمة الفيدرالية العليا بأن حكم ميلر يجب أن يطبق بأثر رجعي على جميع الأحداث الذين أدينوا قبل عام 2012 بالحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط بناء على النص الإلزامي القاضي بتطبيق عقوبة الحبس المؤبد على الأحداث في جرائم القتل العمد، كما حكمت بضرورة أن تقوم محكمة البالغين التي حكمت على الحدث بمراجعة ظروف الحدث وقت ارتكابه للجريمة والظروف التي دفعته إلى ارتكاب الجريمة لبحث إمكانية تطبيق أية أسباب لتخفيف عقوبة الحبس المؤبد.

(1) Wyoming HB 23, South Dakota SB 140, Utah SB 228, Washington HB 5064, Florida HB 7035, West Virginia HB 4210, Connecticut SB 796, Illinois H.B. 2404.

(2) Ex parte Maxwell, 424 S.W.3d 66, 75 (Tex. Crim. App. 2014).

(3) Ragland, 836 N.W.2d at 112.

(4) Montgomery v. Louisiana, 2016 U.S. 862 (2016).

الخاتمة:

من خلال ما سبق يتبين لنا بأن تطبيق العقوبات القاسية وغير المألوفة على الأحداث يعتبر من أكثر المسائل القانونية المتعلقة بالأحداث جدلاً سواء على الصعيد الدولي أو داخل المجتمع الأمريكي، حيث أقيمت العديد من المؤتمرات الدولية والإقليمية لحماية الأحداث من القوانين والعقوبات التي لا تتناسب مع طبيعتهم كأطفال، وقد نتج عن هذه الجهود إبرام الاتفاقية الدولية لحماية الطفل في العام 1990 وهي تعد الاتفاقية الدولية الوحيدة التي حصلت على موافقة جميع الدول المائة والواحد والتسعين التي حضرت وشاركت في المؤتمر الذي نتجت عنه هذه الاتفاقية، باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية التي لم تصادق على الاتفاقية على الرغم من مشاركتها في المؤتمر.

وعلى الرغم من تحديد الفقرة الأولى من المادة الأولى من الاتفاقية الدولية لحماية الطفل للعام 1990 عمر الطفل بثمانية عشر عاماً، إلا أن الفقرة الثانية جاء فيها ما يلي: «ما لم تنص قوانين الدول الأعضاء على عمر أقل»، وهذه الفقرة في الواقع تفرغ المادة من مضمونها، فما الفائدة من تحديد اتفاقية مهمة كالاتفاقية الدولية للطفل لعمر معين للطفل، ثم تنص في نفس الوقت على جواز مخالفة هذا العمر من قبل الدول الموقعة على الاتفاقية، كما أن حرص واضعي الاتفاقية على الحصول على إجماع دولي عليها أدى إلى عدم تضمينها نصاً يلزم الدول الموقعة عليها بضرورة تعديل قوانينها كي تتوافق مع موادها.

ومن ناحية أخرى، فقد أصبح راسخاً لدى المحكمة الفيدرالية العليا أكثر من أي وقت بعد مراجعة آخر الدراسات والأبحاث بشأن تفكير الأحداث وطريقة تصرفاتهم بأن الأحداث مختلفون عن البالغين، إذ تشير جمع الدراسات في هذا الشأن إلى أن الأحداث أقل نضجاً وتحملاً للمسؤولية وقدرةً على فهم وتصور تبعات تصرفاتهم بالمقارنة مع البالغين، وذلك بسبب عدم اكتمال إدراكهم العقلي، لذلك فمن غير المنطقي مساواة الأحداث بالبالغين في تطبيق عقوبة الإعدام عليهم.

ولعل السبب الرئيسي في تأخر إلغاء عقوبة إعدام الأحداث من قبل المحكمة الفيدرالية العليا يرجع إلى أن المجتمع الأمريكي في عام 2005 بات غير مقتنع بتطبيق

عقوبة إعدام الأحداث، إذ بلغ عدد الولايات التي ألغت عقوبة إعدام الأحداث ثلاثين ولاية، مما يشكل أغلبية الولايات التي تتألف منها الولايات المتحدة الأمريكية، وفي هذا توجه واضح إلى اقتناع المشرعين في أغلب الولايات الأمريكية بأن الأحداث مختلفون عن البالغين، لذلك يجب أن يعاملوا بطريقة مختلفة عن البالغين، وبالتالي يجب ألا يتساووا مع البالغين في إمكانية تطبيق عقوبة الإعدام عليهم إذا ارتكبوا جرائم قتل عمد.

أما فيما يتعلق بتطبيق عقوبة الحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط على الأحداث في الولايات المتحدة الأمريكية، فعلى الرغم من حكم المحكمة الفيدرالية العليا في قضية ميلر عام 2012 بعدم دستورية النص المتعلق بالحكم الإلزامي بالحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط على الأحداث من جهة ، وبأن عقوبة الحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط على الأحداث لا تكون دستورية إلا إذا راجعت محكمة الولاية الظروف الخاصة بالمتهم وظروف ارتكابه لجريمة القتل لبحث إمكانية تطبيق أية أسباب لتخفيف العقوبة، إلا أن هذه العقوبة لا تزال دستورية ويمكن لمحكمة الولاية تطبيقها على الأحداث في حالة ارتكابهم جرائم القتل العمد، إذ لم تقم المحكمة الفيدرالية العليا بإلغائها على الرغم من تشابهها من حيث القسوة مع عقوبة إعدام الأحداث.

وبسبب ورود مفهوم العقوبة القاسية وغير المألوفة الوارد في التعديل الثامن من الدستور الأمريكي، فقد ارتأت المحكمة الفيدرالية العليا ضرورة تأسيس تفسير هذا المفهوم على أسس قانونية تتمثل في السوابق القضائية لمحاكم الولايات، وأسس علمية تتمثل في الأبحاث والدراسات القانونية، وبعد مراجعة هذين الأساسين من قبل المحكمة الفيدرالية العليا، فقد انتهت إلى أن مفهوم العقوبة القاسية وغير المألوفة إنما يتحدد بحسب السياسات التشريعية والقضائية للولايات الأمريكية، إذ إن التعديلات الدستورية بما فيها التعديل الثامن تتغير بتغير الزمان والمكان، لذلك اعتمدت المحكمة الفيدرالية العليا على معيار مرن للحكم بقساوة العقوبة وعدم مألوفيتها، يتمثل في مراجعة قرارات هيئات المحلفين وأحكام المحاكم في الولايات وآخر الدراسات والأبحاث في هذا الشأن، فإذا رأت المحكمة الفيدرالية العليا أن عدد الولايات التي تعتبر عقوبة

معينة قاسية وغير مألوفة قد أصبح يمثل أغلبية الولايات التي تتألف منها الولايات الأمريكية فإنها تحكم بأن العقوبة قاسية وغير مألوفة والعكس صحيح.

إلا أن هذا المعيار وإن كان يعكس وجهة النظر الحقيقية للمجتمع الأمريكي، فإنه يعاب عليه أنه معيار بطيء جداً، إذ احتاجت المحكمة الفيدرالية العليا عشرات السنين للحكم بعدم دستورية مسألة بديهية كعقوبة إعدام الأحداث، كما يوصف هذا المعيار بعدم الاستقرار بسبب التبدل المستمر في وجهة نظر المجتمع الأمريكي المتعلقة بقساوة العقوبات القانونية، وذلك بفعل تأثير وسائل الإعلام على المواطن الأمريكي، الأمر الذي يوجب على المحكمة الفيدرالية العليا وضع تعريف ثابت ومستقر لعقوبة الأحداث القاسية وغير المألوفة، وأن يكون صالحاً لكل زمان وقابلاً للتطبيق على جميع الولايات الأمريكية.

قائمة المراجع والمصادر:

أولاً – الأحكام القضائية للمحكمة الفيدرالية العليا:

1- Montgomery v. Louisiana, 2016 U.S. 862 (2016)1
2- Miller v. Alabama, 132 S. Ct. 2455, 2462 (2012)
3- Graham v. Florida,130 S. Ct. 2011 (2010)
4- Roper v. Simmons, 543 U.S. 551 (2005)
5- Atkins v. Virginia, 536 U.S. 304 (2002)
6- Harmelin v. Michigan 501 U.S. 957 (1991)
7- Teague v. Lane, 489 U.S. 288 (1989)
8- Penry v. Lynaugh, 492 U.S. 302 (1989)
9- Stanford v. Kentucky, 492 U.S. 361 (1989)
10- Thompson v. Oklahoma, 487 U.S. 815 (1988)
11- Tison v. Arizona, 481 U.S. 137 (1987)
12- Ford v. Wainwright, 477 U.S. 399 (1986)
13- Enmund v. Florida, 458 U.S. 782 (1982)
14- Rummel v. Estelle, 445 U.S. 263, 265 (1980)
15- Furman v. Georgia, 408 U.S. 238 (1972)
16- Gregg v. Georgia, 428 U.S. 153 (1976)
17- Coker v. Georgia, 433 U.S. 584 (1977)
18- Linkletter v. Walker 381 U.S. 618 (1965)
19- Mapp v. Ohio, 367 U.S. 643 (1961)
20- Weems v. United States, 217 U.S. 349, 373 (1910)
21- Wilkerson v. Utah, 99 U.S. 130 (1878)

ثانياً – الأحكام القضائية لمحاكم الولايات:

1- Cerl. dismissed, 273 U.S. 663 (1927)
2- Diatchenko v. Dist. Att'y for Suffolk Dist., 1 N.E.3d 270, 278-82 (Mass. 2013)
3- Enmund v. State, 399 So. 2d 1362 (1981)
4- Ferguson v. State, 90 Fla. 105, 105 So. 840 (1925)
5- Jones v. State, 122 So. 3d 698, 701-02 (Miss. 2013)
6- McCray v. New York, 461 U.S. 961, 103 S.Ct. 2438, 77 L.Ed.2d 1322
7- People v. Davis, 6 N.E.3d 709, 722 (Ill. 2014)
8- Sullivan v. Florida, No. 08-7621 (S. Ct. filed Dec. 4, 2008)
9- State v. Mantich, 842 N.W.2d 716, 729-31 (Neb. 2014)
10- State v. Ragland, 836 N.W.2d 107, 115-17 (Iowa 2013)
11- State v. Simmons, 944 S.W.2d 165 (1997)

12- State v. Tison, 142 Ariz. 454, 690 P.2d 755, (1982)
13- Swain v. Alabama, 380 U.S. 202, 85 S.Ct. 824, 13 L.Ed.2d 759

ثالثاً – الأبحاث العلمية:

1- Adam Saper, Juvenile Remorselessness: An Unconstitutional Sentencing Consideration, New York University Review of Law & Social Change, Vol. 38, Issue 1 (2014).
2- Alex Kozinski & Steven Bright, Debate, The Modern View of Capital Punishment, 34 AM. CRIM. L. REV. 1353, 1360-61 (1997).
3- Allen Sultan, Recent Judicial Concepts of Cruel and Unusual Punishment, Villanova Law Review, Vol. 10, Issue 2 (Winter 1965).
4- Andrew H. Friedman, Tison v. Arizona: The Death Penalty and the Non--Triggerman: The Scales of Justice Are Broken, Cornell Law Review, Vol. 75, Issue 1.
5- Barry C. Feld, Century of Juvenile Justice: A Work in Progress or a Revolution That Failed, A, Northern Kentucky Law Review, Vol. 34, Issue 2 (2007).
6- Brianna H. Boone, Treating Adults Like Children: Re-Sentencing Adult Juvenile Lifers after Miller v. Alabama, Minnesota Law Review, Vol. 99, Issue 3 (2015).
7- Charles S. Doskow, The Juvenile Death Penalty: The Beat Goes On, 24 J. Juv. L. 45, (2003).
8- Christine Chamberlin, Not Kids Anymore: A Need for Punishment and Deterrence in the Juvenile Justice System, 42 B.C. L. Rev. 391, 399 and 405 (2001).
9- Cipriani, D. Children›s Rights and the Minimum Age of Criminal Responsibility: A Global Perspective, Ashgate 2009.
10- Cynthia L. Schirmer, Punishing Children as Adults: On Meeting International Standards and U.S. Ratification of the U.N. Convention on the Rights of the Child Michigan State Journal of International Law, 16 Mich. St. J. Int›l L. (2008).
11- Dan Peelman, Thompson v. Oklahoma: Juvenile Death Penalty Insight and Analysis, Journal of Juvenile Law, Vol. 11.

12- Deanie C.Allen, Trying Children as Adults, Jones Law Review, Vol. 6, (2002).
13- Garlicki Lech, Constitutional Courts versus Supreme Courts, International Journal of Constitutional Law, Vol. 5, Issue 1 (January 2007).
14- G. SHIRLEY, LAW WEsr OF FORT SmH 218 (1968); Galveston Daily News, June 27, 1885.
15- Jennifer S. Breen, Mandating Discretion: Juvenile Sentencing Schemes after Miller v. Alabama, American Criminal Law Review, Vol. 52, Issue 2 (2015).
16- Kiley Bonk, In the Courts: Life without Parole - The New Death Sentence for Juveniles Children›s Legal Rights Journal, Vol. 27, Issue 4 (2007).
17- Laurence Steinberg & Elizabeth S. Scott, Less Guilty by Reason of Adolescence: Developmental Immaturity, Diminished Responsibility, and the Juvenile Death Penalty, 58 AM. PSYCHOLOGIST 1009 (2003).
18- Meghan J. Ryan, Does the Eighth Amendment Punishments Clause Prohibit Only Punishments That Are Both Cruel and Unusual, Washington University Law Review, Vol. 87, Issue 3 (2010).
19- Micheal F. Armstrong, Cruel and Unusual: Parsing the Meaning of Punishment Law Text Culture, Vol. 5, Number 2 (2000-2001).
20- Michael J. Zydney, Mannheimer, When the Federal Death Penalty Is Cruel and Unusual, University of Cincinnati Law Review, Vol. 74, Issue 3 (Spring 2006).
21- Philip Sapsford, End to the Death Penalty for Juvenile Offenders, An Roper v. Simmons and International Law, 45 Va. J. Int›l L. 799 (2004).
22- Robert Johnson, Eighth Amendment Analysis of Juvenile Life without Parole: Extending Graham to All Juvenile Offenders, An, University of Maryland Law Journal of Race, Religion, Gender and Class, Vol. 12, Issue 1 (2012).
23- Samuel L. Bray, Necessary and Proper and Cruel and Unusual: Hendiadys in the Constitution, 102 Va. L. Rev. 687 (2016).
24- Streib & L. Sametz, "Killing Kids for Justice: Capital Punishment for Young Offenders" (Nov. 1982) (Annual Meeting of the American Society of Criminology, Toronto, Ontario, Canada).
25- Tera Agyepong, Children Left behind Bars: Sullivan, Graham, and Juvenile Life without Parole Sentences Northwestern University Journal of International Human Rights, Vol. 9, Issue 1 (2010).

26- Theodore N. Ferdinand, History Overtakes the Juvenile Justice System, 37 CRIME & DELINQ. 204, 214 (1991).
27- Victor L. Streib, Death Penalty for Juveniles, 55, (1987).
28- Victor L. Streib, Emerging Issues in Juvenile Death Penalty Law, Ohio Northern University Law Review, Vol. 26, Issue 3 (2000).
29- Victor L. Streib, Executing Juvenile Offenders: The Ultimate Denial of Juvenile Justice, 14, Issue 1 (2003).
30- Warren M. Kato, Juvenile Death Penalty, Journal of Juvenile Law, Vol. 18, (1997).
31- William Feldman, Role of International Human Rights Law in the American Decision to Abolish the Juvenile Death Penalty, The Appalachian Journal of Law, Vol. 7, Issue 1 (Winter 2007).
32- William J. Bowers, Benjamin Fleury-Steiner, Too Young for the Death Penalty: An Empirical Examination of Community Conscience and the Juvenile Death Penalty from the Perspective of Capital Jurors, 84 B.U. L. Rev. 609 (2004).
33- William W. Berry, Eighth Amendment Differentness Symposium: Bombshell or Babystep - The Ramifications of Miller v. Alabama for Sentencing Law and Juvenile Crime Policy, 78 Mo. L. Rev. 1053, (2013).

المحتوى:

الموضوع	الصفحة
المقدمة	249
تساؤلات البحث	251
نطاق البحث	252
خطة البحث	252
المبحث الأول – تطبيق عقوبة إعدام الأحداث	253
المطلب الأول– تاريخ تطبيق عقوبة إعدام الأحداث	254
المطلب الثاني – الطبيعة القانونية لعقوبة إعدام الأحداث	256
الفرع الأول– مفهوم العقوبة القاسية وغير المألوفة	258
الفرع الثاني– متى تعتبر عقوبة الإعدام عقوبة قاسية وغير مألوفة؟	259
أولاً– معيار المحكمة الفيدرالية العليا لتحديد دستورية العقوبة بشكل عام	260
ثانياً– معيار المحكمة الفيدرالية العليا لتحديد دستورية عقوبة إعدام الأحداث	264
المطلب الثالث– المبررات الوطنية لإلغاء عقوبة إعدام الأحداث	266
المرحلة الأولى– إلغاء عقوبة إعدام الأحداث حتى عمر الخامسة عشرة	268
المرحلة الثانية– إلغاء عقوبة إعدام الأحداث من عمر السادسة عشرة حتى عمر الثامنة عشرة	270
المطلب الرابع – المبررات الدولية لإلغاء عقوبة إعدام الأحداث	274
الفرع الأول– المبررات القانونية	275
الفرع الثاني– المبررات المتعلقة بحقوق الإنسان والإجماع الدولي	276
المبحث الثاني– تطبيق عقوبة الحبس المؤبد على الأحداث	277

الموضوع	الصفحة
المطلب الأول– مدى دستورية تطبيق عقوبة الحبس المؤبد على الأحداث	280
المطلب الثاني– تبني المحكمة الفدرالية العليا للمعيار النوعي للجريمة لتحديد دستورية تطبيق عقوبة الحبس المؤبد على الأحداث	284
الفرع الأول– موقف المحكمة الفيدرالية العليا من دستورية عقوبة الحبس المؤبد على الأحداث	285
الفرع الثاني– مبررات حكم المحكمة الفيدرالية العليا بعدم دستورية عقوبة الحبس المؤبد على الأحداث في غير جرائم القتل العمد	287
المطلب الثالث– تبني المحكمة الفيدرالية العليا للمعيار الشخصي الإجرائي للجريمة لتحديد دستورية تطبيق عقوبة الحبس المؤبد على الأحداث	292
المطلب الرابع– تطبيق أحكام المحكمة الفيدرالية العليا بأثر رجعي	296
الفرع الأول– عدم إمكانية تطبيق حكم ميلر بأثر رجعي	296
الفرع الثاني– إمكانية تطبيق حكم ميلر بأثر رجعي	298
الخاتمة	303
قائمة المراجع والمصادر	306